

المحاضر الرسمية

الجمعية العامة



الدورة السبعون

الجلسة العامة ٩٧

الأربعاء، ٨ حزيران/يونيه ٢٠١٦، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد ماغتر ليكتوفت (الدانمرك)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥

البند ١١ من جدول الأعمال (تابع)

تنفيذ إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/
متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والإعلان السياسي
بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز

الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن فيروس
نقص المناعة البشرية/الإيدز

مشروع القرار (A/70/L.52)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعلن عن افتتاح الاجتماع
الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن فيروس نقص المناعة
البشرية/الإيدز. ويعقد هذا الاجتماع وفقا للقرار ٢٢٨/٧٠
المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، والمقرر ٥٥٥/٦٨
المؤرخ ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤.

أرحب ترحيبا حارا بالجميع في هذا الاجتماع الرفيع
المستوى، الذي سيجري استعراضا شاملا للتركيز المحرز فيما

يخص تنفيذ إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/
الإيدز، والإعلانات السياسية حول فيروس نقص المناعة
البشرية/الإيدز لعامي ٢٠٠٦ و ٢٠١١، بما في ذلك النجاحات
وأفضل الممارسات، والدروس المستفادة، والعقبات والتغرات
والتحديات والفرص، بما في ذلك ما يتعلق بالشراكة والتعاون،
والتوصيات لتوجيه ورصد التصدي لفيروس نقص المناعة
البشرية/الإيدز بعد عام ٢٠١٥، والاستراتيجيات الملموسة
للعمل من أجل وضع حد لوباء الإيدز بحلول عام ٢٠٣٠،
وتعزيز الالتزام المستمر وإشراك القادة لتسريع تحقيق استجابة
شاملة وعالمية ومتكاملة لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

معروض على الجمعية العامة مشروع إعلان سياسي في
الوثيقة A/70/L.52. وقبل المضي قدما، أود أن أبلغ الأعضاء بأنه
سيتم اتخاذ إجراء بشأن مشروع الإعلان السياسي المتعلق بفيروس
نقص المناعة ومرض الإيدز في أعقاب البيانات الافتتاحية.

في البداية، أود أن أرحب ترحيبا خاصا بالسيدة لويس
موتورو، ممثلة الأشخاص المصابين الذين يعيشون بفيروس

تضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات
الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية.
وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى:
Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد
إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



1616373 (A)



ويمكن أن تكون له آثارا مأساوية على الشباب الذين يشكلون أكثر من ثلث مجمل الإصابات الجديدة بفيروس نقص المناعة البشرية بين البالغين الذين غالبا ما تكون لهم إمكانية محدودة للوصول إلى المعلومات والخدمات والبرامج التي يحتاجونها لحماية أنفسهم من فيروس نقص المناعة البشرية. وهو يؤثر بدرجة كبيرة على فئات سكانية رئيسية معينة هي أكثر عرضة للإصابة بالفيروس على الصعيد العالمي، مثل الأشخاص الذين يتعاطون المخدرات عن طريق الحقن والمستغلين بالجنس والرجال الذين يمارسون الجنس مع الرجال ومغايري الهوية الجنسية والسجناء. دعونا نضع هؤلاء الناس في اعتبارنا ونستمع إليهم، خلال الأيام القادمة.

فقد حققنا في السنوات الأخيرة، بفضل الالتزام السياسي لقادة العالم والتضامن الهائل والابتكار والشجاعة التي أظهرها آخرون، تقدما قويا نحو الأهداف والغايات المحددة في عام ٢٠١١. ولكن إذا أردنا تحقيق أهدافنا وغاياتنا لعام ٢٠٣٠، وأن ننفذ الإعلان السياسي الذي سينظر فيه الأعضاء بعد قليل، فإن على جميع أصحاب المصلحة أن يشمروا عن ساعد الجسد. وعلينا إنجاز المزيد من التضامن العالمي، وتعبئة المزيد من الموارد لتسخيرها وإنفاقها بمزيد من الكفاءة. وعلينا أن نشجع المزيد من التعاون والشراكة والبناء على العديد من المبادرات الممتازة التي أطلقت في هذين العقدين الماضيين بهدف الوقاية والعلاج والرعاية والدعم. وعلينا أن نولي اهتماما أكبر بمبادئ المساواة والإدماج، وأن نتمسك بحقوق الإنسان كافة ومناهضة التمييز والوصم.

وعلينا أن نعمل على تمكين النساء والفتيات وكفالة وصولهن إلى خدمات الصحة الجنسية والإنجابية والحقوق الإنجابية وأن يتمكن من عيش حياة خالية من العنف. وعلينا أن نكفل الإدراج الكامل للفئات السكانية الرئيسية في الاستجابة للإيدز وأن توفر لهم الخدمات. وفي نهاية المطاف، يجب أن

نقص المناعة البشرية، والسيد ندابا مانديلا، الناشط في مجال قضايا مرض الإيدز وحفيد الراحل نيلسون مانديلا. كما أود أن أتوجه بخالص الشكر لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية ومتلازمة نقص المناعة المكتسب/الإيدز، على دعمه الهائل للتحضير لهذا الاجتماع.

لقد وصف نيلسون مانديلا في إحدى المرات، فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، بالخطر الأكبر الذي لم نواجهه مثله منذ قرون عديدة، وبأنه أسوأ من الحرب. إلى أي حد كان على حق. فمن الصعب أن نصدق ونقبل بأن ما يناهز ٣٤ مليون شخص قد لقوا حتفهم بسبب أمراض مرتبطة بالإيدز، وبأن ١٤ مليون طفل أصبحوا أيتاما نتيجة لذلك. بل لعله من الصعب أن نصدق، ولا يجب أن نقبل، أن تحصل في هذا العالم الذي يزخر بالإمكانات، ما يناهز ٦٠٠٠ إصابة جديدة بفيروس نقص المناعة البشرية يوميا وأن حوالي ٣٦,٩ مليون شخص، يعيشون بفيروس نقص المناعة البشرية.

لذلك، فالיום هو الوقت المناسب لكي نعبر بشكل جماعي عن عزمنا على تحقيق الانتصار، وتسريع جهودنا خلال السنوات الخمس المقبلة، من أجل وضع حد لوباء الإيدز بحلول عام ٢٠٣٠.

إنه وباء يقوض التنمية، ويؤثر على النمو الاقتصادي تأثيرا كبيرا ويمكن أن يكون أحد الشواغل الرئيسية في حالات التراجع وما بعدها. ولكن الأهم من ذلك كله، إنه وباء يطارده الناس العاديين، ولا سيما في البلدان النامية - أولئك الذين يعيشون مع المعرضين لخطر الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية والمتأثرين به، علاوة على أسرهم. وهو يؤثر على النساء والفتيات أكثر من أي مجموعة أخرى، كما هو الحال في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، حيث يتضاعف احتمال إصابة النساء والفتيات عن احتمال إصابة الفتيان من نفس الفئة العمرية.

بنسبة ٥٦ في المائة في السنوات الـ ١٥ الماضية. وقد تمكنت أربعة بلدان - هي كوبا وتايلند وأرمينيا وبييلاروس - من القضاء عليها بالكامل. وآمل أن نتوصل إلى انعدام الإصابات الجديدة بين الأطفال قريبا.

ولم يكن لأي من هذا أن يحدث بدون قيادة الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية وشركاء المجتمع المدني في الميدان في جميع أنحاء العالم. فقد آمنوا بإمكانية الوصول إلى علاج أكثر إنصافا وعملوا على التأكد من أننا سنستجيب. لقد كسروا الصمت وسلطوا الضوء على التمييز والتعصب والوصم. وجلبوا التعاطف إلى كفاحهم، وهذا التعاطف سيجعل من نهاية الإيدز واقعا.

وقد غير التقدم المحرز والاستثمار في التصدي للإيدز وجه الصحة العالمية. فقد عززا النظم الصحية والحماية الاجتماعية وقدرة المجتمعات على الصمود. إن هذه النهج والآليات نموذجاً لمجابهة التحديات الكثيرة التي تؤدي إلى تكرار تفشي الأمراض والأوبئة الجديدة. غير أن الإيدز لا يزال ماثلاً. وخلال السنوات الخمس المقبلة، ستسبح لنا الفرصة لتغيير مسار الوباء تغييراً جذرياً ووضع حد للإيدز إلى الأبد. وعلى الرغم مما أحرز من تقدم ملحوظ، هنالك خطر من أن ينتعش الوباء من جديد في عدد من البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل، إذا لم نتخذ الإجراءات الضرورية.

وتؤكد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠) على الالتزام العالمي بالقضاء على هذا الوباء في غضون ١٥ عاماً. ومن شأن اتخاذ إجراء الآن أن يمكن من تجنب ما يقدر بنحو ١٧,٦ مليون إصابة جديدة و ١١ مليون حالة وفاة مبكرة بين عام ٢٠١٦ وعام ٢٠٣٠. غير أن علينا أن نحري تغييراً جذرياً خلال السنوات الخمس المقبلة إذا أردنا تحقيق ذلك الهدف. وهذا يتطلب التزاماً على كل المستويات - من الهياكل الأساسية الصحية العالمية إلى جميع الدول الأعضاء

نكون خاضعين للمسائلة عن الالتزامات التي نتعهد بها في المراحل الكبيرة كهذه المرحلة بألا يتخلف أحد عن الركب، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك عن طريق تأمين حياة صحية ورفاه للجميع.

إن القضاء على وباء الإيدز يمكن أن يكون أحد أعظم الإنجازات في عصرنا. فهو قابل للتحقيق ويجب تحقيقه.

أعطي الكلمة الآن لمعالي الأمين العام بان كي - مون.

الأمين العام (تكلم بالإنكليزية): من دواعي سروري أن أكون هنا اليوم لافتتاح هذه الجلسة الهامة رفيعة المستوى بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

قبل عشر سنوات مضت، عندما توليت مهامى بصفتي الأمين العام، كان الإيدز لا يزال يدمر الأسر والمجتمعات والأمم. وقد كان العلاج نادراً في كثير من البلدان ذات الدخل المنخفض. وفي عام ٢٠٠٧، لم يحصل سوى ٣ ملايين شخص - أي ثلث المحتاجين - على إمكانية الوصول إلى العقاقير المضادة لفيروسات النسخ العكسي المنقذة للحياة. وقد أحرزنا تقدراً كبيراً من التقدم. منذ عام ٢٠٠٠، أخذ مجموع الأشخاص الذين يتلقون العلاج المضاد لفيروسات النسخ العكسي على الصعيد العالمي يتضاعف كل ثلاث إلى أربع سنوات، بفضل العقاقير الرخيصة وزيادة المنافسة والتمويل الجديد. واليوم، يتلقى أكثر من ١٧ مليون شخص العلاج، الأمر الذي أنقذ الملايين من الأرواح ووفر بلايين الدولارات.

لقد حقق العالم الهدف ٦ من الأهداف الإنمائية للألفية. وقد أوقفنا انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وبدأنا عكس اتجاهه. وانخفضت الإصابات الجديدة بالفيروس بنسبة ٣٥ في المائة منذ عام ٢٠٠٠. وانخفضت الوفيات المرتبطة بالإيدز بنسبة ٤٣ في المائة منذ عام ٢٠٠٣. ويسعدني بصفة خاصة انخفاض الإصابات الجديدة بالفيروس بين الأطفال

وصحة استثنائية والأخصائيين الاجتماعيين على أرض الواقع، وقد أظهرت برنامج الأمم المتحدة المشترك والدول الأعضاء التزاما كبيرا ونعقد العزم على إنهاء هذا الوباء مرة واحدة وإلى الأبد، وترك عالم خال من الإيدز للمستقبل أجيال. الاستجابة لمرض الإيدز هو مصدر الابتكار والإلهام، مما يدل على ما هو ممكن عندما العلوم والنشاط في المجتمع، والقيادة السياسية، والعاطفة والحنان معا. وأثني الجميع المشاركة في هذا الجهد الرائع، وأتمنى نجاح الجمعية في مداولاتها ووضع حد لآفة عالمية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر الأمين العام على بيانه.

إنه لمن دواعي سروري العظيم، وفقا لقرار ٢٢٨/٧٠ المؤرخ ٢٣ كانون الأول عام ٢٠١٥، لإعطاء الآن الكلمة للسيد ميشيل سيدي، المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

السيد سيدي (برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز): في البداية، اسمحوا لي أن أعرب عن شكري لرئيس الجمعية العامة، والميسرين، والأمين العام وممثلي الدول الأعضاء هنا اليوم ل مساعدتنا في صياغة واحدة من الإعلانات السياسية الأكثر أهمية على فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز (A/70/L.52، المرفق). وأنا أعلم أنه لم يكن سهلا. وأنا أعلم أنه كان معقدا، ولكن الإعلان السياسي سيساعدنا بالتأكيد لإغلاق الباب وفتح واحدة جديدة لإنهاء الإيدز.

أنا فقط أريد أن أبدأ بالإشارة إلى أن ميثاق الأمم المتحدة يبدأ مع ثلاث كلمات قوية: "نحن الشعوب". أقف أمام الجمعية اليوم لنقول اننا شعوب قد كسر مسار وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. معا، كنا قادرين على الوفاء بالأهداف الإنمائية للألفية ٦. لقد خفضت بشكل كبير من معدلات الإصابات الجديدة وانخفاض الوفيات المرتبطة

ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية وإلى مجلس الأمن، الذي تعامل مع الإيدز كمسألة إنسانية وكتهديد للأمن البشري والوطني.

وأدعو المجتمع الدولي إلى تعزيز وتوسيع نهج برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز الفريد المتعدد القطاعات والمتعدد الجهات كجزء لا يتجزأ من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وهذا يعني التأكد من تحقيق الهدف السنوي بتوفير تمويل قدره ٢٦ بليون دولار، بما في ذلك مبلغ ١٣ بليون دولار للسنوات الثلاث القادمة، من خلال التجديد الخامس لموارد الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا. وهو يعني استمرار مناصرة أضعف الفئات والنهج التي تعزز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وهو يعني ألا يتخلف أحد عن الركب، وإلغاء القوانين والسياسات والممارسات العقابية التي تنتهك كرامة الناس وحقوق الإنسان. وهو يعني أن كل شخص متضرر يجب أن يحصل على الخدمات الشاملة لفيروس نقص المناعة البشرية من دون تمييز - الشباب والمهاجرين والنساء والفتيات والمشتغلين بالجنس والرجال الذين يمارسون الجنس مع الرجال والأشخاص الذين يتعاطون المخدرات عن طريق الحقن ومغايري الهوية الجنسية والسجناء. وهو يعني أن هذه الجلسة يجب أن تصدر إعلانا سياسيا قويا لحشد الالتزام اللازم لمواجهة ذلك التحدي.

ومستقبل الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وكثير منهم من الأطفال وبين الفئات الأكثر ضعفا، ويجب أن يكون محور كل قرار. أشكر الممثلين الذين كانوا يعملون للوصول إلى توافق في الآراء بشأن مشروع الإعلان.

قد يكون هذا يباني الأخير أمام الجمعية العامة حول موضوع فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. انتقلت هذه القضية وأوحت لي. معا، والأكثر تهميشا، ترك الناس وراء،

الجمعية، لأنها جميلة جدا أن لدينا حلم مرة واحدة البعيد لإنهاء انتقال العدوى من الأم إلى الطفل وأن تكون لديهم جيل خال من الإيدز أصبح حقيقة واقعة.

في بداية هذا العام، أعلنت كوبا أنها قضت على انتقال الفيروس من الأم إلى الطفل. أمس، ومنظمة الصحة العالمية المعتمدة أن دول تايلند وروسيا البيضاء وأرمينيا والقضاء أيضا انتقال الفيروس من الأم إلى الطفل. كان من الممكن أن يعتقد أننا يمكن أن يكون أجيال ولدت خالية من فيروس نقص المناعة البشرية؟ اليوم، هو قصة نجاح، لأنني لا أستطيع التأكيد على أن العديد من البلدان الأخرى سوف تتبع. قبل أربع سنوات فقط، كان جنوب أفريقيا أكثر من ٥٨ ٠٠٠ طفل يولدون كل عام بفيروس نقص المناعة البشرية. اليوم، كان عددهم أقل من ٦ ٠٠٠ طفل يولدون مع فيروس نقص المناعة البشرية. وكان أكثر من ٨٠ دولة اليوم قادرة على إثبات أنها ستحقق قريبا هذا الهدف لأن لديهم أقل من ٥٠ طفل يولدون كل عام بفيروس نقص المناعة البشرية. بينما منذ أكثر من عقد من الزمن، كانت أقل من ١٠ في المائة من النساء الحوامل المصابات بفيروس نقص المناعة البشرية على العلاج المضاد للفيروسات الرجعية. اليوم، مع جهد جماعي للجمعية، أكثر من ٧٧ في المائة من تلك الأمهات على العلاج.

أنا فقط أريد أن أكرر أننا شعوب جعلت هذا الالتزام معا، ونحن تسليم هذه النتيجة معا. لم يكن عدد قليل منا. لم يكن البعض منا. ويجب على الأمم المتحدة دائما تمثل كل واحد منا. بالتأكيد، كان هذا الجهد ليس فقط عن إعطاء العلاج لملايين من الناس. لم يكن فقط حول إعطاء حبوب منع الحمل. وكان نحو استعادة الكرامة للناس. وكان نحو محاربة الظلم الاجتماعي. وكان نحو ضمان العدالة سيكون في كل مكان واحد. واحدا تلو الآخر، نحن نخطم قيود الوصم والتمييز والتعصب والإقصاء. يجب أن نعمل لضمان أن لا أحد - قلت

بالإيدز. لقد سلمت على الإعلان السياسي عام ٢٠١١. وأنا أعلم أنه لم يكن سهلا، لأنني أتذكر أنه في هذه القاعة في عام ٢٠٠١ شخص تناولوا الكلمة، وقال لنا أننا لا يمكن أن يعطي العلاج للفقراء، وأنها لن تكون قادرة على الوفاء البروتوكول، وأنه سيكون أيضا تكلفة لدفع ثمنها. وبطبيعة الحال، كان العلاج ثم ١٥ ٠٠٠ دولار للشخص الواحد سنويا.

لكننا كنا قادرين على إثبات أنهم على خطأ. تمكنا من كسر الأسعار؛ خفضنا السعر. اليوم، نحن نتحدث عن تكلفة أقل من ١٠٠ دولار للشخص الواحد في السنة، وكنا قادرين على وضع الناس على العلاج، كما ذكر الأمين العام. لقد كنا قادرين على الوصول إلى أكثر من ١٥ مليون شخص، كما طلب الإعلان السياسي، وفعلنا ذلك قبل ثمانية أشهر من تاريخ انتهاء المعينة. ونحن حتى تجاوزت هذا الهدف وتمكن من لديهم أكثر من ١٧ مليون شخص على العلاج. أن هذا الإنجاز لم يكن ليتحقق لولا الالتزام والعمل الجاد من الدول الأعضاء.

نيابة عن أولئك الناس الذين أنقذت حياة والذي سيكون لدينا أبدا فرصة للقاء، وأود أن أشكر الجمعية على دعمها. أريد أن أشارك في نبأ عظيم اليوم. هذا هو في الواقع أول مرة في تاريخ فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز يمكننا أن نقول أن أفريقيا قد تمكنت من الوصول إلى نقطة اللاعودة. هو في الواقع أول مرة أن لدينا المزيد من الناس على العلاج في أفريقيا من المصابين حديثا، والذي هو مجرد مدهشة. لا يمكن لأحد أن يعتقد بأن ذلك سيحدث.

يجب علينا أيضا أن نولي الاهتمام لغرب أفريقيا ووسط أفريقيا. غرب أفريقيا ووسط أفريقيا، للأسف، قد تركت وراءها. نحن بحاجة للتأكد من أن القادة السياسيين وتعبئة الطاقة في غرب أفريقيا ووسط أفريقيا إلى ثلاثة أضعاف معدل بدء العلاج في غضون ثلاث سنوات. من المهم أن ليس لدينا نهج سرعتين في القارة. بل هو أيضا واجبي اليوم أن أشكر

والإيدز لم ينته بعد، ولكن يمكن إنهاؤه. وستكون السنوات الخمس القادمة حاسمة. وعلينا وضع البلدان على المسار السريع. وعلينا أن نحقق الهدف ٩٠-٩٠-٩٠. وينبغي جعل الاختبارات متاحة للجميع والوصول إلى كل واحد من الـ ١٩ مليون شخص الذين لا يعرفون ما إذا كانوا مصابين بالفيروس أم لا. وعلينا إنفاق أكبر قدر من استثماراتنا في مرحلة البداية. وإذا لم نعمل الآن لهزيمة الوباء بصورة نهائية، فلن يغفر لنا العالم عواقب تقاعسنا. ويمكننا أن نفعل ذلك، ويجب علينا أن نفعله، نحن الشعوب.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز على بيانه.

وعملاً بالفقرة ٢ (ب) من القرار ٢٢٨/٧٠، أعطي الكلمة الآن للسيدة لويس ماتورو من زمبابوي.

السيدة ماتورو (تكلمت بالإنكليزية): أشكركم، سيدي، على دعوتكم الكريمة لي لأتكلّم هنا اليوم. وأودّ أن أبدأ بالقول، وأنا أقف هنا اليوم، إنه لي شرفني حقاً مخاطبة هذا الاجتماع الهام باسم أقراني.

وأودّ أن أبدأ موجزة بتقاسم معلومات أساسية عن قصة نشأتي مصابة بفيروس نقص المناعة البشرية. في عام ٢٠٠٢، عندما كان عمري ١٠ سنوات، فقدت أمي وشقيقي الأصغر سنّاً بنفس الطريقة، بسبب فيروس نقص المناعة البشرية والسل. وكانت هذه أكثر اللحظات ألماً بالنسبة لي، لأنهما كانا الشخصين الأقرب إلى قلبي. وفي عام ٢٠٠٤، عندما كان عمري ١٢ عاماً، اشتدّ علي المرض حقاً وتوقفت عن الذهاب إلى المدرسة لبضعة أشهر. وذهبت معي إلى العيادة إحدى عماتي التي كنت أقيم معها، وأبلغت بأني مصابة بفيروس نقص المناعة البشرية والسل. وكانت معرفة ذلك أكثر اللحظات كآبة بالنسبة لي. بكيت واعتقدت أنني سأموت، ولكن هأنذا هنا اليوم.

لا أحد - وتركت وراءها بسبب من هم أو الذين يحبونه. وهذا يشمل السجناء والسكان المهاجرين، والأشخاص ذوي الإعاقة، والرجال الذين يمارسون الجنس مع الرجال، والناس الذين يتعاطون المخدرات، العاملين في مجال الجنس والمتحولين جنسياً. يجب أن تكون أبواب الأمم المتحدة مفتوحة للجميع. في الواقع، لا يمكننا تحمل لإسكات أصواتهم ونحن نأتي معا لرسم مسار نحو إنهاء وباء الإيدز.

ودعونا لا ننسى، وأكرر، أننا نحن الشعوب. ويجب أن يكون الحق في الصحة والكرامة عالمياً، على النحو المكرس في ميثاق الأمم المتحدة. ولطالما كانت الاستجابة للإيدز تعني الشراكة والتضامن والابتكار والتحول الاجتماعي. فالإيدز أثبت ارتباطه القوي بالسل والتهاب الكبد، وبصحة الأم والطفل، وبالصحة الجنسية والإنجابية وبسرطان عنق الرحم وبالحقوق، وقد خرجنا بنتيجة غير مسبقة بدعم من الصندوق العالمي لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والسل والملاريا، ومن خطة رئيس الولايات المتحدة الطارئة للإغاثة من الإيدز، وبدعم من الجميع هنا. وتم تفادي نحو ٨,٨ ملايين حالة وفاة.

ولكن تلك النتائج والمكاسب هشة. فما زالت النساء يتعرضن للاغتصاب والاستغلال والإصابة بالعدوى بنفس المعدل الذي كان موجوداً قبل ٢٠ عاماً. ولا تزال الفتيات المراهقات بصورة خاصة ضعيفات إلى حد مروّع. ولا يزال الوصم والتمييز يدفعان الناس إلى التوارى عن الأنظار مما يحول دون حصولهم على الخدمات المنقذة للحياة. ونحن بحاجة إلى ثورة في الوقاية تتمحور حول الشباب. وفي الوقت الذي يملك فيه ٦٢ شخصاً - أكرر ٦٢ شخصاً - قدر ما يملكه الفقراء الذين يشكلون نصف سكان العالم، من غير المقبول أن نترك ٢٠ مليون شخص يموتون لأنهم لا يستطيعون الحصول على العلاج.

وأودّ أن أبدأ بمشاطرتكم بعض التحديات التي نواجهها كمراهقين وكشباب. إن الحصول على خدمات العلاج والرعاية والدعم وتوفرها ليس دائماً متاحاً عند الحاجة إليها، ومعظمنا ليس مستقراً مالياً بصورة كافية لدفع ثمن هذه الخدمات. نعم، إن علاج فيروس نقص المناعة البشرية مجاني، ولكن يجب دفع رسوم إدارية في معظم العيادات، ولا يمكننا تحملها. يا وزراء الصحة، لماذا يصفنا ذلك في مسيرة تقدمنا في مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز على الصعيد القطري؟

إن الوصم بالعار يشكل أحد أكبر العوائق، لأنه يؤثر علينا ذهنياً ويعوق تقدمنا كمراهقين وشباب. وأريد أن أقول إنني كنت أتكلم مع إحدى نظيراتي في الأسبوعين الماضيين، وهي مراهقة، وكانت تبكي ومحبطة جداً لأنها حُرمت من شهادتها التي كانت تدرس من أجلها بسبب إصابتها بفيروس نقص المناعة البشرية، ونحن نتكلم هنا اليوم عن تمكين المراهقات والشابات والقضاء على الإيدز.

ماذا يعني لنا سيناريو صديقي في سياق التقدم الذي أحرزناه في مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية ومتلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)؟ نحن نعتقد أننا إذا أردنا تسريع القضاء على الإيدز بين المراهقين والشباب، هناك حاجة إلى الاستثمار في برامج الدعم القائمة على الأدلة، بحيث يتقيد المراهقون والشباب بالعلاج حتى في حالة العلاج الوقائي قبل التعرض للإصابة. وهناك حاجة إلى وضع استراتيجية واضحة للاستثمار بغية دعم الدعوة الموجهة إلى المراهقين والشباب والموجهة من جانبهم. ويتعين حشد المزيد من الموارد للارتقاء بالمرافق المؤاتية عن طريق تدريب العاملين في مجال الرعاية الصحية على كيفية توفير العلاج الملائم في حالة الخدمات المقدمة إلى المراهقين والشباب، حتى يسعنا القول إننا سنتمكن من القضاء على الإيدز بحلول عام ٢٠٣٠. ولكن إذا لم يحصل ذلك لجلي، فسوف نظل نرى المشكلة نفسها حتى في الجيل المقبل.

مررت برحلة طويلة بعد فقدان أُمي وشقيقي الأصغر سناً. وفي عام ٢٠١٠، واجهت الكثير من الإساءة الوجدانية واللفظية من أحد أفراد أسرتي، وحاولت قتل نفسي بتناول جميع الأدوية التي لدي لأنني لم أعد أتحمل الحالة. أُدخلت إلى المستشفى، وعندما سمحوا لي بالخروج حصلت على مشورة عظيمة من منظمة تسمى "Africaid Zvandiri" في زمبابوي. وقلت لنفسني: "إذا كُتبت لي الحياة في هذا العالم مرة أخرى، فأود أن أشاطر الناس قصة نشأتي مصابة بفيروس نقص المناعة البشرية، وأريد أن أتأكد من اكتساب المراهقين والشباب للثقة بأنفسهم، ومن أن يكونوا قادرين على تناول أدوية فيروس نقص المناعة البشرية وقادرين على تحقيق أحلامهم وآمالهم في المستقبل".

والآن، أنا ممتنة في كل يوم أعيشه لأنني واحدة من بين ١٧ مليون شخص يبرهنون على نجاح علاج فيروس نقص المناعة البشرية على مدى السنوات الماضية، وهذا يبين أننا معاً نملك أكبر قوة لإنقاذ مزيد من الأرواح، كما أنقذت حياتي. وهو يبين أن بوسعنا تفادي الوفيات المرتبطة بالإيدز لأنني الآن سئمت من رؤية المراهقين يموتون لأنهم غير قادرين على تناول علاج الفيروس الخاص بهم أو التقيد به، ومن رؤية المراهقين لا يكملون علاج الخيار الثاني والخيار الثالث نظراً لعدم وجود تدخلات يقودها أقرانهم لحثهم على تناول علاج الفيروس يومياً. وهذا يجعلني أتساءل: إلى أين تتوجه استثماراتنا كبلدان؟ ومن هم أولويتنا إذا كنا نريد ألا ندع أحداً يتخلف عن الركب؟

وإذا أشار ككم قصتي، أمل أنها تجسّد حقيقة أن المراهقات والشابات عرضة للخطر وعرضة للإصابة، وهن أكثر السكان تضرراً مقارنة بأي فئة عمرية أخرى. وهناك حاجة لأن نعطي الأولوية للفئات الرئيسية من السكان، وهم: الرجال الذين يمارسون الجنس مع الرجال والمشتغلون بالجنس ومتعاطو المخدرات بالحقن والسجناء والمهاجرون. وأدعو الحكومات اليوم إلى عدم استبعادهم.

الأسرة أن نقول إن السبب هو السل أو الالتهاب الرئوي، أمّا جدّي فقال: ”كلا، لن نفعل ذلك. سوف نقول للعالم إن ابني توفي بسبب فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.“

لم يكن جدّي خائفا من الحقيقة. نيلسون مانديلا، بدلا من الخوف، تكلم بصوت عال وبكرامة. إنه الوحيد الذي كان متبقيا على قيد الحياة، ماكاغاثو ليوانيكما مانديلا، توفي بسبب الإيدز. كان ماديبا عازما على ألاّ يتوفى ابنه الوحيد في صمت أو بلا جدوى. وكان ذلك بداية الحوار الوطني بشأن الإيدز في جنوب أفريقيا، وبداية العمل الشامل حول العالم. إنني موجود هنا اليوم لكي أطلب إلى الجمعية العامة مواصلة إرث نيلسون مانديلا - إرث الوحدة وإرث القيادة. وإنني موجود هنا لكي أطلب إلى الأعضاء التأكد من أن يكون بوسع جميع الأشخاص البالغ عددهم ٣٧ مليونا من المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية اليوم الحصول فورا على العلاج بمضادات الفيروسات الرجعية، والعيش حياة صحية بانتظار الشفاء. وهدف ٩٠-٩٠-٩٠ بحلول عام ٢٠٢٠ ينبغي أن يكون حدثا هاما يتحقق في كل بلد من أجل القضاء على الإيدز مرة وإلى الأبد. ولكننا لن نقضي أبدا على هذا الوباء من خلال العلاج وحده. واليوم، لدينا الأدوات لوقف كل عدوى جديدة بفيروس نقص المناعة البشرية، وعدم استعمالها بالكامل وعلى الفور يشكل جريمة.

وأنا موجود هنا لكي أطلب إلى جميع المجتمعين التكفل بأن يتمكن مئات ملايين الناس الذين يواجهون الخطر يوميا - المثليات والمثليون ومزدوجو الميل الجنسي ومغايرو الهوية الجنسية وحاملو صفات الجنسين، والناس الذين يتعاطون المخدرات، والعاملون في مجال الجنس، والمهاجرون، والأزواج المتباينون مصليا، والمصابون بفيروس نقص المناعة البشرية - والذين يعيشون في صمت وخوف من أن يستيقظوا كل يوم وهم بصحة جيدة، وبرفاه وكرامة، وأن يتمكنوا من الذهاب

والقضاء على الإيدز نهائيا لا يقتصر على مجرد اعتماد مشروع الإعلان السياسي (A/70/L.52، المرفق)؛ فهو يتطلب العمل الجماعي والعمل متحدتين في إطار جدول أعمال واحد. وأود القول إن الإعلان السياسي لن يكون نهجا قائما بذاته كي نقضي على الإيدز بحلول عام ٢٠٣٠، وسوف نحتاج إلى الاستفادة من مؤتمر الإيدز المقبل للبدء بوضع خارطة طريق للقضاء على الإيدز. ونحن نعلم أن الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا يعمل بالفعل على تعبئة الموارد المالية لمكافحة الإيدز والسل والملاريا في أكثر البلدان المرهقة، مثل بلدي، زمبابوي. وهذا هو الوقت المناسب للتأكد من أن لدينا صندوقا عالميا ممولًا بالكامل من أجل القضاء على الإيدز نهائيا.

رسالي الأخيرة هي نداء إلى الممثلين بأن يثقوا ويؤمنوا بالمرهقين والشباب في بلدانهم، بغية المساعدة على التوصل إلى الطريقة التي يفكر فيها المجتمع حيال فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز، ووضع برامج لمكافحةهما. لقد بدأنا فعلا بالمسيرة صوب القضاء على الإيدز، وحن الوقت الآن للتسريع بجهودنا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيدة ماتورو على بيانها.

عملا بالفقرة الفرعية (ب) من الفقرة ٢ من القرار ٢٢٨/٧٠، أعطي الكلمة الآن للسيد ندابا مانديلا، الرئيس والمؤسس لمؤسسة نهضة أفريقيا.

السيد مانديلا (مؤسسة نهضة أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية):

عندما كنت في التاسعة عشرة من العمر، توفيت والدي بسبب فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز). وعندما كنت في الحادية والعشرين، توفي والدي بسبب فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. لن أنسى ما حييت اليوم الذي اجتمعت فيه أسرنا في مؤتمر صحفي لإطلاع العالم على سبب وفاة والدي. عندما اجتمعنا، اقترح أحد أفراد

هذا الاجتماع التاريخي في هذا المكان التاريخي. اليوم، تتجه إلينا أنظار الملايين المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية. إنهم يعولون علينا اليوم فيما نستهل هذا الاجتماع الرفيع المستوى. إنهم يعولون علينا لإعلان التزام غير مسبوق بالقضاء على الإيدز، وهم يعولون علينا للوفاء بوعدنا. فلنصنع التاريخ. ولنجعلهم يشعرون بالفخر. وكما قال نيلسون مانديلا العظيم، إن الأمر في أيدينا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد مانديلا على بيانه.

استمعنا الآن إلى آخر متكلم في الجزء الافتتاحي للجلسة الرفيعة المستوى.

تنتقل الجمعية الآن إلى مشروع القرار A/70/L.52 المعنون "الإعلان السياسي بشأن فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز: على المسار السريع للتعجيل بمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية والقضاء على وباء الإيدز بحلول عام ٢٠٣٠". وفي هذا الصدد، وبما أن مشروع القرار لم يعمّم إلّا صباح اليوم، سيتعين علينا عدم تطبيق الحكم ذي الصلة من المادة ٧٨ من النظام الداخلي، التي تنص في جزء منها على ما يلي: "لا يجوز، كقاعدة عامة، مناقشة أي اقتراح أو طرحه للتصويت في أي جلسة من جلسات الجمعية العامة ما لم تكن قد عمت نسخ منه على جميع الوفود في موعد لا يتأخر عن اليوم السابق ليوم انعقاد تلك الجلسة."

ما لم أسمع اعتراضاً، سأعتبر أن الجمعية توافق على هذا الاقتراح.

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): نشرع الآن في النظر في مشروع القرار A/70/L.52.

إلى العمل أو المدرسة أو المستوصف المحلي بلا خشية من الاعتقال والتعرض لأخطار جسدية أو التمييز لمجرد من هم ومن يحبون. وإنني موجود هنا لكي أطلب إلى قادة ٣٥ من البلدان التي ما فتئت تمنع دخول الأجانب المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية إلى بلدانهم أو الإقامة فيها أن ينهوا القيود المفروضة على السفر الآن، لأن الحقيقة هي أن بناء الجدران أو رفض منح التأشيرات ليس هو السبيل لحماية أنفسنا من فيروس نقص المناعة البشرية، أو إنهاء وباء على الصعيد العالمي. فالتعصب والخوف لا يؤديان سوى إلى انتشار الفيروس. وأنا موجود هنا لكي أكرر الدعوة الجريئة التي أطلقها ملهمي، ميشيل سيدي، لجعل المسار السريع هو المسار الوحيد للقضاء على الإيدز في جميع المدن، والمجتمعات المحلية والبلدان الهشة، وجعل القضاء على الإيدز أول هدف من أهداف التنمية المستدامة التي يحققها جيلنا.

وإنني موجود هنا أيضاً لكي أطلب إلى كل واحد منا أن يتعهد شخصياً بثلاثة أمور للقضاء على الإيدز: أولاً، إخضاع لاختبار فيروس نقص المناعة البشرية وتعرف إلى حالتك؛ ثانياً، إحمل معك دائماً واقيين ذكريين على الأقل - واحد لاستعمالك والآخر لإعطائه إلى الشخص الذي لا يحمل واحداً منه. إن بوسع ذلك أن ينقذ حياتك وينقذ حياة الآخرين. أخيراً، عندما تعلم أن صديقاً لك أو قريباً أو زميلاً في العمل أو جاراً هو مصاب بفيروس نقص المناعة البشرية، فقم بمد يد المساعدة إليه بدلاً من التصرف بلا مبالاة. إن أياً من هذه الأفعال لا يكلف الكثير، ولكن إذا قمنا جميعاً بما فإن تأثيرها لن يقدر بثمن، وسوف يشكل ذلك أفضل دفعة أولى في سبيل القضاء على الإيدز.

لقد مضى ١١ عاماً منذ وفاة والدي، وعلى الرغم من أنني أصبحت الآن أكبر سناً، ما زلت أريده أن يكون فخوراً بي. كنت أحببت أن أرى مظهر عينيه اليوم بينما أحاطب افتتاح

أعطى الكلمة لممثلة الأمانة العامة.

السيدة بولارد (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات)
(تكلمت بالإنكليزية): يقدم هذا البيان وفقا للمادة ١٥٣ من النظام الداخلي للجمعية العامة. وبموجب الفقرة ٧٩ من مشروع القرار A/70/L.52، فإن الجمعية العامة

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الآن الكلمة للمتكلمين في سياق شرح الموقف قبل اعتماد مشروع القرار A/70/L.52. وأود أن أذكر الوفود بأن تعليقات التصويت تقتصر مدتها على ١٠ دقائق وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد فورادوري (الأرجنتين) (تكلم بالإنكليزية): أقدم هذا الشرح للموقف بالنيابة عن الدول الأعضاء التالية: إسبانيا، أستراليا، إستونيا، ألبانيا، ألمانيا، أوروغواي، أيرلندا، آيسلندا، إيطاليا، بابوا غينيا الجديدة، البرازيل، البرتغال، بلجيكا، بلغاريا، بنما، البوسنة والهرسك، بيرو، تايلند، الجبل الأسود، الجمهورية التشيكية، الجمهورية الدومينيكية، الدانمرك، رومانيا، سلوفينيا، سويسرا، شيلي، صربيا، فرنسا، الفلبين، فنلندا، كرواتيا، كندا، كوستاريكا، كولومبيا، لايتيا، لكسمبرغ، ليتوانيا، ليختنشتاين، المكسيك، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، موناكو، النرويج، النمسا، نيوزيلندا، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، اليونان وبلدي، الأرجنتين.

نرحب بالمكاسب الهامة التي تحققت في التصدي لفيروس نقص المناعة البشرية ووباء الإيدز. وفي الوقت نفسه، ندرك الثغرات والتحديات الحاسمة المتبقية ونعرب عن بالغ القلق بشأن جميع الأشخاص المعرضين لخطر التخلف عن الركب. ونؤكد من جديد التزامنا بالتنفيذ الكامل لإعلان ومنهاج عمل بيجين والمؤتمر الدولي للسكان والتنمية وبرنامج عمله والوثائق الختامية للمؤتمرات الاستعراضية والإعلانين السياسيين السابقين بشأن فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز.

وفي هذه المرحلة الحاسمة الأهمية من الاستجابة العالمية، نعيد التأكيد بشدة على التزامنا بإنهاء الإصابات الجديدة بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز بوصفه تهديدا للصحة العامة بحلول عام ٢٠٣٠، بما في ذلك في حالات النزاع وما بعد النزاع وفي الأزمات الإنسانية الأخرى. ولذلك وانطلاقا من

”تقرر عقد اجتماع رفيع المستوى بشأن فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز من أجل استعراض التقدم المحرز فيما يتعلق بالالتزامات التي قطعت في هذا الإعلان للقضاء على ووباء الإيدز بحلول عام ٢٠٣٠، وبشأن كيفية استمرار جهود التصدي في أبعادها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في الإسهام على النحو الأمثل في التقدم المحرز بشأن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ والأهداف العالمية في مجال الصحة، وتقرر أن نتوصل إلى اتفاق بشأن تاريخ عقد الاجتماع الرفيع المستوى المقبل بشأن فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز في موعد أقصاه الدورة الخامسة والسبعين للجمعية العامة.“

وعملا بالطلب الوارد في مشروع القرار ولعدم وجود طرائق مطروحة للاجتماع الرفيع المستوى بشأن فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز، من غير الممكن في الوقت الحالي تحديد الآثار المترتبة في خدمات المؤتمرات نتيجة للاحتياجات الناشئة عن عقد الجلسات وإعداد الوثائق. وبما أن القرارات المتعلقة بالشكل والنطاق والطرائق محددة، سيقدم الأمين العام التكاليف المتعلقة بتلك الاحتياجات إلى الجمعية العامة وفقا للمادة ١٥٣ من النظام الداخلي لها. ويتعين تحديد تاريخ الاجتماع بالتشاور مع إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات.

وبناء عليه، لن يترتب على اعتماد مشروع القرار A/70/L.52 أي آثار مالية في إطار الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧.

ونعيد التأكيد على الأهمية المحورية لتمكين جميع النساء والفتيات وتحقيق المساواة بين الجنسين وإنهاء جميع أشكال العنف الجنسي والجنساني والممارسات الضارة، بما في ذلك عنف الرفيق الحميم والاغتصاب الزوجي والاستغلال الجنسي والاتجار بالأشخاص لأغراض الاستغلال الجنسي وزواج الأطفال والزواج المبكر والقسري وتشويه الأعضاء التناسلية للإناث، مدركين أننا من دون التمتع الكامل بجميع حقوق الإنسان للنساء والفتيات عبر طائفة من الحقوق الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية والمدنية، فإننا لن نتمكن من القضاء على الإيدز.

وفي هذا السياق، نكرر التأكيد على أهمية دور الرجال والفتيان في تحقيق المساواة بين الجنسين والالتزام باحترام وحماية وتعزيز التمتع الكامل بالصحة والحقوق الجنسية والإنجابية للجميع، مع إيلاء اهتمام خاص للنساء والفتيات المراهقات والفئات السكانية الرئيسية الأكثر عرضة للإصابة بفيروس، بما في ذلك الحق في اتخاذ قرارات بشأن المسائل الجنسية والإنجابية دون تمييز أو إكراه أو عنف، والحق في الحصول على الرعاية الصحية الجنسية والإنجابية الشاملة والجيدة والمتكاملة بتكلفة معقولة والإعلام والتثقيف والخدمات المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز والتركيب الوقائية والعلاج والحقوق المرتبطة بالخصوصية والسرية والموافقة المستنيرة. ونلتزم بمنع ومعاقبة انتهاكات تلك الحقوق وجميع أشكال الممارسات القسرية، بما في ذلك التعقيم القسري والإجهاض القسري في أوساط النساء والفتيات المصابات بالفيروس، وبتمكين الضحايا من الوصول إلى العدالة والإنصاف.

ونعرب عن بالغ القلق حيال أن الإيدز هو السبب الرئيسي الثاني للوفاة بين المراهقين على الصعيد العالمي وأن الإصابة بالفيروس آخذة في الارتفاع بين المراهقات وأن المراهقين يفتقرون إلى المعرفة الكافية بشأن كيفية الوقاية من الإصابة

الاحترام الكامل لحقوق الإنسان واتباع نهج مراعي للمنظور الجنساني ومن خلال سياسات مبنية على الأدلة واستثمارات كافية بموجب الإعلانين السياسيين، نؤكد من جديد جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع، دون تمييز من أي نوع ومع التشديد على التصدي لأوجه اللامساواة الهيكلية وتلبية احتياجات وحقوق الأشخاص المصابين بالفيروس والمعرضين للإصابة به والمتأثرين به بمن فيهم الفئات السكانية الرئيسية وأسرهم.

وتمشيا مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١٧٠)، ندعو إلى تعزيز النظم والقدرات الصحية وتدابير الصحة العامة الواسعة النطاق والنهوض بالرفاه والالتزام بالنهوض بالتغطية الصحية الشاملة للجميع؛ والحصول على الخدمات الصحية الأساسية والمتكاملة والاختبارات التشخيصية والرصد والأدوية اللازمة للوقاية والعلاج من الفيروس، بما في ذلك علاج الإصابات المتزامنة والعلل المصاحبة وتوفير خدمات الصحة الجنسية والإنجابية والخدمات الأخرى ذات الصلة؛ وضمان الحماية الاجتماعية للأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية والقائمين على رعايتهم، وبخاصة النساء والفتيات، اللائي يتحملن عبئا غير متناسب وللأطفال والشباب.

إننا ندين، دون أي تمييز، جميع أشكال التمييز والوصم والعنف، بما في ذلك جرائم الكراهية المرتكبة ضد الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية أو الذين يُفترض أنهم مصابون به أو الأشخاص المعرضين للإصابة به أو المتضررين منه، بما في ذلك عن طريق تعزيز الحماية القانونية وإنفاذها وضمان المساواة أمام القانون وعدم التمييز بالنسبة لجميع الأشخاص، وإلغاء كل القوانين والسياسات والممارسات العقابية التي تهمش الأفراد وتقوض الجهود الوقائية وتمنع الوصول إلى الخدمات ذات الصلة بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز، عند الاقتضاء.

نقص المناعة البشرية. ومع ذلك، نقر مع القلق بالمشاكل المستمرة والتحديات التي ينبغي أن تتجلى بصورة أكثر وضوحاً وقوة في مشروع الإعلان السياسي.

في ذلك الصدد، يجب أن ينال الحق في الصحة أسبقية على أي اعتبار مادي أو تكنولوجي أو اعتبار يتعلق بالملكية الفكرية. ولا ينبغي لأي تشريع أو اتفاق أو سياسات أو ممارسات وطنية أو دولية أن تقيد إمكانية حصول الجميع على العلاج الأفضل المتاح للأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ومن غير المقبول أن يؤدي سعر الأدوية أو دوافع أنانية أخرى إلى الحد من حصول الأشخاص المحتاجين إلى العلاج بصورة شاملة إلى العلاج اللازم لهم.

تؤيد كوبا الجدل القائم بأن مسألة الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية جدية باهتمامنا وتدعم تعزيز التشخيص الجنسي الشامل كجزء من الاستجابة لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وهذا النهج أساسي في العمل مع الشباب والمراهقين، وينبغي أن يشمل المنظور الجنساني.

أصبح التعاون الدولي اليوم أكثر أهمية من أي وقت مضى. ويجب الالتزام بتقديم موارد إضافية، من قبيل النقل غير مشروط لأفضل التكنولوجيا تحت إشراف منظمة الصحة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية ومتلازمة نقص المناعة المكتسب/الإيدز. وينبغي أن يكون إعمال الحق في التنمية الهادي لمشروع النص. إذ أن التمتع بهذا الحق يتيح لجميع البشر وجميع الشعوب الممارسة الكاملة للحقوق والحريات الأساسية، فردياً أو جماعياً. فإعمال الحق في التنمية سوف يمكن من انتصار البشرية على فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والقضاء عليه بحلول عام ٢٠٣٠، دون استبعاد أو تمييز.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): استمعنا إلى المتكلم الأخير تعليلاً للمواقف.

بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز؛ ونلتزم باتخاذ خطوات ملموسة لضمان إتمام جميع الفتيات والفتيان للتعليم الابتدائي والثانوي وتوسيع نطاق تنفيذ التشخيص الجنسي الشامل والجيد بطريقة تتفق مع تطور قدراتهم وتوفير خدمات الصحة الجنسية والإنجابية الملائمة للشباب وإتاحة الخدمات والمعلومات والسلع المتعلقة بالفيروس والإيدز بصرف النظر عن السن أو الحالة الاجتماعية أو الإصابة بالفيروس أو أي حالة أخرى.

نلتزم بضمان الشفافية والشمولية وتعزيز أطر المساءلة مع المشاركة المحدية للمجتمع المدني والجهات المعنية الأخرى على جميع مستويات التنفيذ الاستجابة للإيدز ورصدها ومتابعتها واستعراضها، بما في ذلك مشاركة الأشخاص المصابين، ومن يتعرضون لخطر فيروس نقص المناعة البشرية والمصابين به، والفئات السكانية الرئيسية التي تتعرض لخطورة عالية للإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية، ومنظمات النساء والشباب المجتمعية، وجماعات أنصار حقوق المرأة، والمدافعين عن حقوق الإنسان، والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.

ندعو إلى ضمان أن يفرض الإبلاغ عن التقدم المحرز في الاستجابة للإيدز والوفاء بالالتزامات التي تم التعهد بها في الاجتماع الرفيع المستوى لعام ٢٠١٦ بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز إلى متابعة واستعراض خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، بما في ذلك في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، والهيئات الفرعية.

السيد موراليس أوخيدا (كوبا) (تكلم بالإسبانية): تنضم كوبا إلى توافق الآراء من أجل اعتماد مشروع الإعلان السياسي المتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز (A/70/L.52، المرفق)، الذي يهدف إلى وضعنا على الطريق المؤدي إلى التعجيل بمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية، والقضاء على وباء الإيدز بحلول عام ٢٠٣٠. ويدرك وفدي جهود وإنجازات العديد من البلدان التي تواجه وباء فيروس

إن العنف ضد المرأة يأخذ أشكالاً عديدة. وإن دراسات استقصائية أُجريت مؤخراً قد كشفت النقاب عن أن ٣٥ في المائة من النساء في جميع أنحاء العالم يتعرضن للعنف من العشير أو يتعرضن للعنف الجنسي في حياتهن. لذلك، فإن العنف ضد المرأة يمثل مشكلة صحة عامة كاسحة ينبغي اتخاذ إجراءات جريئة وملموسة حيالها، ليس فقط من خلال استجابة نظام الرعاية الصحية، بل أيضاً باتباع نهج شامل ومتعدد القطاعات.

بيد أنه لا يزال هناك شكل خطير وشائع من أشكال العنف ضد المرأة وهو البغاء. وأيسلندا تعتبر جميع أشكال البغاء من قبيل العنف الجنسي، وليس فقط البغاء القسري. ونعتقد أن نفس قانون بيع الجنس يتناقض مع كرامة الإنسان وقدره.

لقد كانت السويد أول بلد سنت في عام ١٩٩٩ قانوناً يحرم شراء الجنس بغية حماية ضحايا البغاء من الذكور والإناث وخفض الطلب. واعتمدت آيسلندا النهج نفسه في عام ٢٠٠٩. وهذا النهج يدعم أيضاً الذين يبيعون الجنس مقابل الحصول على السلع والخدمات الصحية، من دون قبول الطلب بوصف ذلك أمراً لا مفر منه.

تعني عبارة "الاشتغال بالجنس" أنه تم تقنين بيع الجنس وأصبحت مهنة عادية كممارسة أي عمل آخر. ليس هذا هو حال الأغلبية الواسعة من البلدان. فالإشارة إلى العمل تنطوي على أسئلة تتعلق بالحقوق والاستحقاقات القانونية، من قبيل حقوق العمال والاستحقاقات التي تدفع في حالة البطالة. وفي ذلك السياق، من المهم الإشارة إلى أن اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ومنهاج عمل بيجين يشيران إلى لفظة البغاء وليس عبارة الاشتغال بالجنس.

ووفقاً لمذكرة البرنامج المشترك التوجيهية بشأن فيروس نقص المناعة البشرية والعمل في تجارة الجنس التابع لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، فإن

الآن تبت الجمعية في مشروع القرار A/70/L.52 المعنون "الإعلان السياسي بشأن فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز: على المسار السريع للتعجيل بمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية والقضاء على وباء الإيدز بحلول عام ٢٠٣٠". هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في اعتماد مشروع القرار A/70/L.52؟

اعتمد مشروع القرار (القرار ٢٦٦/٧٠)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): قبل أن أعطي الكلمة للمتكلمين تعليلاً للمواقف بشأن القرار المتخذ من فوره، أود أن أذكر الوفود بأن تعليقات للمواقف محددة بعشر دقائق وينبغي أن تُدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد غونارسون (أيسلندا) (تكلم بالإنكليزية): يسر آيسلندا الانضمام إلى توافق الآراء بشأن الإعلان السياسي الوارد في القرار ٢٦٦/٧٠ وتؤيد البيان الذي أدلى به ممثل الأرجنتين بشأن أهمية الإعلان السياسي لمعالجة الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية، والتثقيف الجنسي الشامل وغير ذلك من المسائل الرئيسية بالنسبة لنا لكي نكون فعالين في كفاحنا ضد فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز.

نكرر أيضاً التزامنا بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠) للقضاء على وباء الإيدز باعتباره ضرورة حتمية. ولا يمكننا أن نقبل بفقدان شاباتنا ورجالنا جراء المرض الذي كثيراً ما يحدث لمجرد أنهم يجهلون كيفية حماية أنفسهم أو أنهم لا يعرفون وضعهم. ومع ذلك، نرى أن من الضروري تسجيل رأينا في محضر الجلسة كما هو الحال فيما يتعلق بمصطلح "المشتغلون بالجنس" الذي نعتقد أنه قصور في الإشارة إلى فئة رئيسية من السكان. وبالإضافة إلى ذلك، لا يؤخذ في الحسبان حقيقة أنه لا تعترف بالاشتغال بالجنس سوى حفنة من البلدان، في حين أن غالبية البلدان تتخذ تدابير مختلفة لتنظيم بيع الجنس.

المعني بفيروس نقص المناعة البشرية ومتلازمة نقص المناعة المكتسب/الإيدز، عند الإشارة إلى من تزيد أعمارهم عن ١٨ سنة والأشخاص دون سن ١٨ على السواء. ومن الجدير بالذكر أن هذه المصطلحات تتيح المجال للاختلافات بين البلدان التي تستخدم مصطلحات مختلفة، من قبيل "البغاء" أو "الاشتغال في الجنس"، وتملك أطرا قانونية مختلفة، مثل بلدي، الذي اعتمد ما يسمى بالنهج السويدي الذي لا يجرم سوى المشتري لأنه ببساطة يصف أولئك الذين يشاركون في النشاط.

وأخيرا، نود أن نسجل في المحضر أننا نعتقد أنه لا يوجد في النص الحالي ما يعطي برنامج الأمم المتحدة المشترك الولاية لمواصلة الدعوة إلى إضفاء الصفة القانونية على الاشتغال بالجنس. وكما جاء في الإعلان السياسي، فإن هدفنا المشترك هو التركيز على توفير الناجح والناجح والمتساوي لخدمات الوقاية والعلاج والرعاية والدعم في مجال فيروس نقص المناعة البشرية لجميع الذين يحملون الفيروس أو يتأثرون به. وقد شهدنا انخفاضاً هائلاً في الإصابات بفيروس نقص المناعة البشرية في صفوف الأشخاص الذين يبيعون الجنس في الكثير من البلدان التي لديها أطر قانونية مختلفة فيما يتعلق ببيع الجنس. إن تفضيل إطار قانوني على آخر بالرغم من هذا، يمكن أن يضر بجهودنا في هذا الصدد، بدلا من النهوض بها.

السيدة علي (سنغافورة) (تكلمت بالإنكليزية): يأخذ وفد بلدي الكلمة شرحاً للموقف بشأن الإعلان السياسي بشأن الإعلان السياسي لعام ٢٠١٦ بشأن فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز (القرار ٢٦٦/٧٠، المرفق). وتؤكد سنغافورة من جديد التزامها بالكفاح العالمي ضد وباء فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز، حيث لا يزال فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز يمثل شاعلاً صحياً عالمياً خطيراً اليوم. ولذلك كان من دواعي سرورنا الانضمام إلى توافق الآراء بشأن الإعلان السياسي. ومع ذلك، تود سنغافورة أن تشرح

"العديد من الناس الذين يقاوضون الجنس بالمال أو السلع، لا يعتبرون أنفسهم مشغولين بالجنس ولا يسعون إلى الحصول إلى الوقاية من الفيروس، ولا يتوفر للمشتغلين بالجنس العلاج والرعاية والدعم أو تقدم إليهم الخدمات، بما في ذلك في مجال المساعدة الإنسانية وفي حالات ما بعد انتهاء النزاع."

عند الإشارة إلى المشتغلين بالجنس يوجد بالتالي خطر من أن الذين لا يبيعون الجنس بوصفه مهنة يحترفونها، بل لأسباب أخرى، من قبيل حالات الطوارئ أو أسلوب من أساليب البقاء، غير مشمولة بتلك المصطلحات. وهذا بلا شك يستبعد الذين يُباعون بالقوة في أسواق الجنس. وبالإضافة إلى ذلك، فإن عبارة "المشتغلون بالجنس" لا تنطبق إلا على من يبيعون الجنس ويبلغون من العمر ١٨ عاماً أو أكثر، حيث لا يمكن اعتبار هؤلاء الصغار منخرطين بالاشتغال بالجنس طوعية. وفي الواقع، يُعرّف البرنامج المشترك ببيع الجنس من جانب الأطفال دون سن ١٨ سنة بأنه من قبيل الاستغلال الجنسي.

تشير أيضا البيانات المجمعة بشأن العمل في مجال الجنس إلى جميع الجهات المشاركة في بيع الجنس دون تمييز من حيث السن. إن معظم الدراسات المتعلقة بالمشتغلين بالجنس لا تصنف النتائج البرنامجية حسب السن، ولا يوجد تقديرات علمية دقيقة لعدد الشباب المشاركين في بيع الجنس، على الرغم من أن بعض المؤشرات تدل على أن الكثيرين بدأوا في بيع الجنس قبل سن الـ ١٨ سنة. وعليه، فإن مصطلح "المشتغلون بالجنس" لا يشمل من تقل أعمارهم عن ١٨ سنة.

ولذلك فإن المصطلحات الأخرى التي اقترحتها وفد بلدي كحل توفيق، مثل مصطلح "الأشخاص الذين يبيعون الجنس" هي إشارة أكثر شمولاً لجميع أولئك الذين هم أكثر عرضة للإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية نتيجة لبيع الجنس. وهذا أيضا هو المصطلح الذي يستخدمه برنامج الأمم المتحدة المشترك

إلى اتفاق يتسم بالشمول ولا يترك أحدا وراء الركب. ونعتقد أن ذلك يمثل، في هذه المرحلة الحاسمة في مجال مكافحة الإيدز، إعلانا هاما يدل على التزام المجتمع العالمي بالقيام بإجراءات عاجلة للقضاء على الإيدز.

والإعلان السياسي يضع حقوق الإنسان في صميمه، ويلزم البلدان بأهداف واضحة مع ضخ الدعم والأموال من جميع المصادر. وهو يجسد فهما مفاده أنه يجب علينا تمكين جميع النساء والفتيات. وهذا لا يعني بالنسبة لكندا معالجة مسائل صحتهم الجنسية والإنجابية فحسب، بل حقوقهن الإنجابية والجنسية أيضا. كما أنه يسلم بوضوح بأن هناك ضعفا في الحصول على الخدمات بالنسبة للفئات السكانية الرئيسية. ولذلك، نرحب بإدراج متعاطي المخدرات بالحقن، والرجال الذين يمارسون الجنس مع الرجال، والمشتغلين بالجنس، ومغايري الهوية الجنسية، والسجناء، الذين يواجهون جميعا خطرا كبيرا جدا بالإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية على الصعيد العالمي.

ومن الضروري أن تستند استجابتنا إلى احترام حقوق الإنسان وأن تكون متماشية مع الاحتياجات الفريدة للسكان المتضررين الرئيسيين، بما في ذلك الشعوب الأصلية. وقد كنا نريد المزيد. ولا يشتمل الإعلان على دعوة لإنهاء الوصم والتمييز والعنف الذي تواجهه الفئات الرئيسية الأخرى، مثل المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية، على الصعيد العالمي، والتي نعرف أنها تجعل هذه الفئات أكثر عرضة للإصابة

كما تؤيد كندا بشدة تدابير الحد من المخاطر القائمة على الأدلة كجزء من نهج شامل للوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية، وتدعو الدول الأعضاء إلى النظر في تنفيذ تلك التدابير. ونود الاعتراف بقيمة هذه العملية وباللحظة الهامة التي تجمعنا اليوم. ومنذ بداية الوباء، تصدرت منظمات المجتمع

موقفها فيما يتعلق بالحد من الأضرار، ولا سيما فيما يتعلق بالفقرة ٤٣ من الإعلان السياسي، التي تدعو الدول الأعضاء إلى النظر في ضمان الحصول على هذه الخدمات بوصفها برامج للحد من الأضرار.

وترى سنغافورة أنه ينبغي إتاحة طائفة واسعة من النُهج للدول، نظرا للسياق والظروف الفريدة لمسائل المخدرات في كل دولة. ولا نعتقد أن من المناسب أو المفيد محاولة منح امتياز أو إعطاء أولوية لاستراتيجيات محددة على المستوى العالمي، كما تفعل هذه الفقرة. وفي حالة سنغافورة، على سبيل المثال، فإن استراتيجيات الحد من الأضرار، مثل استبدال المحاقن والعلاج ببدائل المواد الأفيونية، غير ذات صلة، حيث لدينا عدد قليل جدا من حالات انتقال فيروس نقص المناعة البشرية عن طريق تعاطي المخدرات بالحقن.

كما نرى أن الفقرة غير دقيقة في افتراضها أن تجريم تعاطي المخدرات يؤدي بالضرورة إلى تقييد إمكانية الحصول على الخدمات المتصلة بمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية. وتعتمد سنغافورة نهجاً شاملاً ومتوازناً في سياستها المتعلقة بالمخدرات، مع التثقيف الوقائي المحدد الأهداف، والإنفاذ الفعال، وإعادة التأهيل الشامل، والشراكات المجتمعية الفعالة لتيسير عملية إعادة الإدماج. وهذا النهج يناسبنا، وهو الأساس الذي تقوم عليه الجهود التي نبذلها للقضاء على وباء الإيدز، باعتبارنا جزءا من المجتمع العالمي.

السيد بويهم (كندا) (تكلم بالإنكليزية): يسر كندا أن تنضم إلى الآخرين في تأييدنا للإعلان السياسي لعام ٢٠١٦ بشأن فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز (القرار ٢٦٦/٧٠، المرفق) ونحن نشيد بجهود الميسرين المشاركين والروح التعاونية لجميع الوفود، مما ساعدنا على التوصل إلى توافق في الآراء. ونود أيضا أن نشكر المجتمع المدني على دوره القيادي في تشجيع الدول الأعضاء بشدة على الكفاح من أجل التوصل

النقطة الثالثة، أيضا تطرق لمصطلح "التعليم الشامل" والذي يعني في مضمونه التعليم الجنسي الشامل، والوارد بالفقرة الفرعية (ج) من الفقرة ٦٢، علما بأنه ليس هنالك توافق في الآراء بشأنه. وهذا هو السبب الذي أدى لامتناعنا عن إدراجه في الإعلان.

وهو ليس جزءا من حقوق الإنسان المعترف بها عالميا. فهذا المصطلح ينتهك القوانين وينتهك ميثاق الأمم المتحدة واتفاقية حقوق الطفل ويتصادم مع القوانين الوطنية للعديد من الدول.

النقطة الرابعة مصطلح key populations الوارد في الفقرتين ٤٢ و ٦٢ (و). ونحن نتحفظ على ذلك المصطلح لأنه يركز على خمس فئات فقط من المجموعات المتأثرة بالمرض، علما بأن تعريف المصطلح يختلف من منطقة إلى أخرى. على سبيل المثال في أفريقيا، وبخاصة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، نجد أن الأشخاص الذين يعتبرون أكثر عرضة للعدوى أو key populations هن الشباب والمراهقات. لذا، فإن التركيز على فئة معينة دون الأخرى قد يضر بالجهود التي نعمل من خلالها لاجتثاث المرض والتي يجب أن تتسق مع خطة التنمية الجديدة.

النقطة الخامسة، الفقرة ٦١ (ل) تشير إلى مفهوم يتناقض مع الأديان والأعراف والتقاليد في كثير من المجتمعات وهو الوارد تحت جملة "بغض النظر على الحالة العمرية والاجتماعية" (regardless of age and marital status).

الفقرة ٦١ (ز) اشارت إلى الاجهاض الأمن. نرجو أن نوضح أن موقفنا تجاه هذه المسألة هو ضرورة أن تتم وفقا للاعتبارات الدينية والطبية المصرح بها في القانون الوطني لكل دولة. كما يجدد وفد بلدي موقفه الثابت حول التأكيد على مبدأ السيادة الوطنية كحق مكفول لجميع الدول الأعضاء كما ورد في ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي.

المحلي جهود التصدي له. وستواصل كندا العمل في شراكة وثيقة مع المجتمع المدني، ولا سيما مع المصابين بهذا المرض ومع المعرضين لخطر الإصابة به، وذلك بغية ضمان أن تستنير استجابتنا الجماعية بواقع الناس الأشد تضررا .

السيد محمد (السودان): شكرا السيد الرئيس، يود وفد بلادي أولاً أن يعرب عن امتنانه لعقد هذه الفعالية. كما ينتهز هذه السانحة الطيبة ليشكر الميسرين - المندوب الدائم لزامبيا والمندوب الدائم لسويسرا - على جهودهما الحثيثة وقيادتهما الحكيمة خلال المفاوضات من أجل تقريب وجهات نظر الدول الأعضاء حول الإعلان السياسي الذي تم اعتماده اليوم (القرار ٢٦٦/٧٠، المرفق)

يؤكد وفد بلادي التزامه بكل مقررات وتوصيات الأمم المتحدة فيما يتعلق بمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز من أجل تحقيق الأهداف التنموية المتفق عليها دوليا. كما تؤكد التزامنا بتقديم خدمات الوقاية والعلاج إلى كل المصابين دون تمييز، وبذل كافة الجهود الممكنة للحد من انتشار المرض. كما تعلمون هنالك الكثير من المواضيع التي لم تجد أرضية مشتركة بين الوفود. ومع ذلك انضم وفدنا إلى توافق الآراء، بالرغم من أن لدينا وجهات نظر وشواغل لم تؤخذ في الحسبان بالنسبة لعدد من القضايا. لذلك، يود وفد بلادي أن يسجل تحفظه على النقاط الآتية.

النقطة الأولى، الإشارة إلى نتائج استعراض المؤتمر الدولي للسكان والتنمية الإقليمية، لأنها تضمنت استعراضات المنظمات غير الحكومية والإقليمية، والتي لم تتم مناقشتها على مستوى الحكومات في الجمعية العامة.

ثانيا، تطرق الإعلان السياسي لمصطلحات خلافية كمصطلح "الجنسانية" في الفقرة الفرعية (ج) من الفقرة ٦١. وهو مصطلح يتعارض مع القوانين الوطنية لعدد كبير من الدول الأعضاء ويتعارض كذلك مع القوانين الدولية.

تقدما هائلا في التصدي العالمي لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ؛ ومع ذلك، فإن العمل أبعد ما يكون عن الإنجاز، لا سيما للأشخاص المعرضين لخطر التخلف عن الركب. فقد كان بالإمكان أن تكون لغة الإعلان السياسي أقوى وأكثر وضوحا بشأن هذه النقطة. وتوفر حماية حقوق الإنسان الأساس للقضاء على وباء الإيدز بوصفه تهديدا للصحة العامة بحلول عام ٢٠٣٠- وهو الهدف الذي تدعّمه ١٩٣ دولة عضوا في الأمم المتحدة باعتماد خطة عام ٢٠٣٠ في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥. ولكن كان ينبغي أن تكون اللغة المستخدمة في الإعلان السياسي أقوى وأكثر وضوحا بشأن هذه النقطة - فالعالم حدير بما لا يقل عن ذلك.

وبالرغم من أوجه التقدم الطبي الكبيرة في مجال مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز خلال الأعوام الـ ٣٥ الماضية، لم نحرز تقدما مماثلا في حماية حقوق الإنسان وهيئة البيئات القانونية والسياسية اللازمة لمنع الوصم والتمييز. ونجم ذلك جزئيا عن عدم قبول التمتع بحقوق الإنسان لجميع الأشخاص بدون تمييز، وجزئيا لأننا لم نقم بصورة منهجية بقياس الوصم والتمييز، وبالتالي مما يحد من الجهود الرامية إلى رسم خطة للتقدم.

ولا تزال الولايات المتحدة ملتزمة التزاما صارما بإنهاء الوصم والتمييز والعنف ضد الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وفئات السكان المعنية الرئيسية والمساعدة على إيجاد البيئات القانونية والسياسية التي تزيد من إمكانية حصولهم على خدمات الوقاية والعلاج من فيروس نقص المناعة البشرية. فحينما يوصم أي شخص أو يتعرض للتمييز ضده أو يهان في وضع تقديم الرعاية الصحية أو يكون عرضة لأعمال العنف في الحصول على الخدمات المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، فإن صحة الجميع في ذلك المجتمع المحلي وكرامتهم الإنسانية تكون معرضة للخطر.

تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد اليماني (اليمن).

ختاما، يطلب وفد بلدي تسجيل موقفه كما عبرنا عنه الآن في هذه الجلسة. كما نحدد مرة أخرى التزامنا بالعمل من أجل الوصول إلى الأهداف الرامية إلى الحد من انتشار نقص المناعة البشرية/الإيدز من أجل تحقيق التنمية والرخاء لشعوبنا جميعا وإنهاء الوباء بحلول عام ٢٠٣٠ تنفيذ للجهود التي قطعناها في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

السيدة مندلسون (الولايات المتحدة الأمريكية)

(تكلمت بالإنكليزية): تود الولايات المتحدة أن تعرب عن تقديرها لحكومي سويسرا وزامبيا، ولممثليهما الدائمين لدى الأمم المتحدة، السيد يورغ لاوبر ود. موابا باتريشيا كاسيسي - بوتا، على جهودهما المثالية بصفتهما ميسرين لهذا الاجتماع الرفيع المستوى للأمم المتحدة بشأن القضاء على متلازمة نقص المناعة المكتب (الإيدز).

ويسر الولايات المتحدة أن تعلن تأييدها للبيان العام الذي أدلى به ممثل الأرجنتين.

إن التزم الولايات المتحدة نحو وضع حد لوباء الإيدز لا يمكن المبالغة فيها. وفي صياغة ذلك الالتزام، لا بد أن نقر بالدور الذي اضطلع به المجتمع المدني وأوساط المنظمات غير الحكومية في هذا المسعى المستمر لعقود من الزمان. ونعتقد أن هذا الإعلان السياسي (القرار ٧٠/٢٦٦، المرفق) خطوة ضرورية في الجهود المتواصلة الرامية إلى مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز، ونقدر كون المجتمع الدولي قادر اليوم على التأكيد مجددا على إرادته السياسية للقضاء على الوباء. ومع ذلك، فإن الإعلان السياسي أبعد عن كونه وثيقة مثالية. ونود أن نشير إلى بعض مشاكلنا مع الإعلان.

ولا تزال ملتزمين بالعمل مع الآخرين من أجل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ٧٠/١). ومعاً، أحرزنا

إن الولايات المتحدة ملتزمة بالتدابير الرامية إلى تعزيز إمكانية الحصول على الأدوية المأمون والمعقولة التكلفة والجيدة النوعية والفعالة وعمليات التشخيص والتكنولوجيا الصحية ذات الصلة بفيروس نقص المناعة البشرية والأمراض الأخرى، وفي الوقت نفسه تقديم حوافز هامة للابتكار من خلال نظام قوي للملكية الفكرية. وللقيام بذلك، لا تزال الولايات المتحدة تسعى جاهدة لتوفير أكثر الأدوات فعالية لجميع فئات السكان ولتحقيق هدفنا المشترك المتمثل في القضاء على وباء الإيدز. ومن دواعي قلقنا أن أعمال فريق الأمين العام الرفيع المستوى المعني بإمكانية الحصول على الأدوية، التي تجري حالياً والمشار إليها في الإعلان، لن تحقق نتائج ذات مغزى.

وكما أوضحنا خلال تقديم آرائنا في وقت سابق هذا العام، فإن من ضمن شواغلنا النطاق الضيق المحدد لولاية الفريق، وعدم شفافية الطريقة التي شكل بها الفريق وافترض عدم اتساق السياسات. ونعتقد أن لدى الفريق إمكانية أن يفرق بين البلدان والمرضى والجهات صاحبة المصلحة بدلا من الجمع بينها. وتأمل الولايات المتحدة ألا تؤدي أية توصيات يقدمها الفريق أو الأمين العام إلى التفرقة بيننا، بل تعزز أهداف إمكانية الحصول والابتكار على السواء وإيجاد أساس مشترك للعمل في المستقبل بشأن هذه المسألة البالغة الأهمية.

ونؤكد من جديد فهمنا الذي مفاده أن هذه الوثيقة غير الملزمة لا تنشئ حقوقا أو التزامات بموجب القانون الدولي. وبالإضافة إلى ذلك، نلاحظ أن مصطلح "عادل" يستخدم في سياقات متعددة في الإعلان. ومع أن الولايات المتحدة تؤيد تأييدا تاما أهمية حصول الجميع على خدمات الرعاية الصحية، فإن علينا بشكل جماعي تجنب أي تفسير غير مقصود لمصطلح "عادل" ينطوي على تقييم ذاتي للإنصاف قد يؤدي، ضمن أمور أخرى، إلى ممارسات تمييزية.

وتفهم الولايات المتحدة أن هذا الإعلان لا يعني ضمنا أن على الدول أن تنضم إلى الصكوك الدولية لحقوق الإنسان

ونحن بحاجة إلى ضمان أن تكون خدمات فيروس نقص المناعة البشرية شاملة وتصل إلى أشد فئات السكان عرضة للخطر. وفي ذلك الصدد، لا بد من تلبية احتياجات وحقوق الأفراد المصابين بالفيروس أو المعرضين لخطر الإصابة أو المتأثرين به، ولا سيما فئات السكان المعنية الرئيسية، بمن في ذلك الرجال الذين يمارسون الجنس مع الرجال، ومغايرو الهوية الجنسية، والمشتغلون بالجنس، والأشخاص الذين يتعاطون المخدرات عن طريق الحقن، والسجناء. وبغية مكافحة الوباء، وفي نهاية المطاف، إنشاء جيل خال من الإيدز، من الضروري أن نحدد ونقيس ونغير الديناميات المعقدة المحركة للوصم والتمييز، ونشجع اتباع نهج مبتكرة ومناسبة ومصممة حسب الحاجة ويقودها المجتمع المحلي وتوجيهها لكل فئة معرضة للخطر. ونحن بحاجة إلى قياس وتغيير نتائج السلاسل التعاقبية السريرية للفئات السكانية المعنية الرئيسية، محددة حسب الأخطار والسكان والموقع، حيث يشكل الوصم والتمييز الدوافع الرئيسية التي تحد من القدرة على إحراز تقدم. وبدون استثناء، يجب أن تشمل جميع الجهود الرامية إلى معالجة هذه المسائل السكان المتضررين مباشرة من البداية وفي جميع المراحل.

كما أن الولايات المتحدة لا تزال ملتزمة التزاما صارما بحماية الصحة الجنسية والإنجابية لجميع النساء وحقوقهن. فلكل امرأة الحق في السيطرة على الشؤون المتصلة بحياتها الجنسية واتخاذ القرار بشأنها في جو من الحرية والمسؤولية، بما في ذلك الصحة الجنسية والإنجابية، بدون إكراه أو تمييز أو عنف. ويسهم عدم حماية هذا الحق في إيجاد الحقائق المنذرة بالخطر التي مفادها أن ٣٩٠٠٠٠ من المراهقات والشابات يصبن بفيروس نقص المناعة البشرية سنويا، وأن الفتيات يشكلن ثلاثة أرباع جميع الإصابات الجديدة بالفيروس فيما بين المراهقين في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. ولن يتم إنهاء وباء الإيدز بحلول عام ٢٠٣٠ ما لم تحم الصحة الجنسية والإنجابية والحقوق.

وأشكر الرئيس على هذه الفرصة لتوضيح تلك النقاط الهامة. ونحن نطلب أن يضاف هذا البيان في السجل الرسمي لهذا الاجتماع رفيع المستوى. ومع هذه الإيضاحات، سعدنا للغاية بالانضمام إلى توافق الآراء بشأن اعتماد الإعلان السياسي للتعجيل بمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية، والقضاء على وباء الإيدز بحلول عام ٢٠٣٠.

السيدة أبليرد (أستراليا) (تكلمت بالإنكليزية): يمثل الإعلان السياسي بشأن فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز (القرار ٧٠/٢٦٦، المرفق) حدثاً بالغ الأهمية في كفاحنا المشترك ضد فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ونشيد بالميسرين المشاركين - سفيراً سويسراً وزامبيا - على جهودهما الرامية إلى الوصول إلى توافق في الآراء بشأن هذه الوثيقة الختامية. ويسر أستراليا أن تعتمد إعلاناً يحدد التزامنا المشترك بالقضاء على وباء الإيدز بحلول عام ٢٠٣٠، والأهم من ذلك، أنه يحدد الإجراءات اللازمة التي يجب أن تتخذها الدول لضمان التصدي لفيروس نقص المناعة البشرية بشكل فعال وعادل.

والإعلان يضع في صميمه نهج حقوق الإنسان تجاه القضاء على الفيروس. وهو يدرك الحاجة إلى تمكين جميع النساء والفتيات، بما في ذلك ما يتعلق بصحتهن الجنسية والإنجابية وحقوقهن الإنجابية، وإلى كفالة توفير سبل الحصول على الخدمات لجميع الفئات السكانية الرئيسية بوصفها ذات أهمية أساسية للقضاء بفيروس نقص المناعة البشرية. ونحن سعداء لرؤية قائمة أوسع نطاقاً من الفئات الرئيسية من السكان تشمل الرجال الذين يمارسون الجنس مع الرجال، والأشخاص الذين يتعاطون المخدرات عن طريق الحقن، والمشتغلين بالجنس، ومغايري الهوية الجنسية والسجناء. وتحت أستراليا الدول الأعضاء على اعتبار الإعلان بوصفه أدنى نقطة انطلاق للجهود الرامية إلى القضاء على الإيدز بحلول عام ٢٠٣٠. إن أستراليا كانت تود لو أن الوثيقة

التي هي ليست طرفاً فيها، أو أن عليها أن تنفذ تلك الصكوك أو أي التزامات بموجبها. فهذا الإعلان لا يغير الحالة الراهنة للقانون الدولي التقليدي أو العرفي، ونفهم أنه لا يعترف بأية حقوق لم يسبق الإقرار بها ولا يوسع أو يعدل، بأي حال من الأحوال، نطاق الحقوق التي سبق الاعتراف بها. وفضلاً عن ذلك، فإننا نفهم أن هذا الإعلان يتسق مع آراء الولايات المتحدة الطويلة الأمد فيما يتعلق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، بما في ذلك المادة ١٧، ونحن نفسره وفقاً لذلك.

وتفهم الولايات المتحدة أن أي إعادة تأكيد على الوثائق السابقة في الإعلان لا ينطبق إلا على الدول التي أكدت عليها في البداية. وإذ نؤيد الإعلان، فإننا نؤكد التزامنا الثابت بكل من التنمية الدولية وتعزيز حقوق الإنسان. بيد أننا يجب أن نؤكد من جديد الشواغل التي أعربت عنها الولايات المتحدة فيما يتعلق بموضوع الحق في التنمية، وهي قديمة ومعروفة. وليس له معنى متفق عليه دولياً. ويتعين أن تركز أي مناقشة ذات صلة بالموضوع على جوانب التنمية المتعلقة بحقوق الإنسان، وهي حقوق عالمية يمتلكها جميع الأفراد ويتمتعون بها، والتي يحق لكل إنسان، رجلاً كان أم امرأة، أن يطالب حكومته بها.

ولا تزال الولايات المتحدة ملتزمة ليس بعكس تيار تفشي فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز فحسب، بل الوصم والتمييز المستمر داخل النظام الصحي والمجتمع. وقد زادت الولايات المتحدة، من خلال خطة رئيس الولايات المتحدة الطارئة للمساعدة في مجال مكافحة الإيدز، التمويل من أجل دعم النساء والفئات الرئيسية من السكان زيادة كبيرة، إلى جانب نهج شاملة لقياس مستويات الوصم والتمييز وتغييرها، وضمان أن يتمكن أي شخص وفي أي مكان، بغض النظر عن العرق ونوع الجنس والميل الجنسي والهوية الجنسية أو أي انتماء آخر، من الحصول على المعلومات والخدمات لتغيير مسار وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

بمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية، والقضاء على وباء الإيدز بحلول عام ٢٠٣٠، الذي اتخذته الجمعية العامة للتو (القرار ٢٦٦/٧٠، المرفق). وتود جمهورية جيبوتي تحديد تأكيد التزامها التام والكامل بمواصلة تنفيذ السياسات الوطنية الفعالة وغير التمييزية من أجل القضاء على فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بحلول عام ٢٠٣٠، وإصرارها الثابت على ذلك؛ وستضطلع بذلك بما يتوافق مع حقوق الإنسان التي تقرها عالميا الصكوك الدولية ذات الصلة.

كما تود جمهورية جيبوتي أن تغتنم الفرصة التي يتيحها اعتماد الإعلان السياسي بشأن فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز لتأكيد أهمية الملكية والقيادة الوطنيتين في الكفاح ضد فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وجيبوتي ملتزمة بتنفيذ الأحكام ذات الصلة من الإعلان السياسي التي هي، من جهة، متماشية مع كل من القوانين الوطنية والثقافية، والقيم الاجتماعية والدينية في بلدنا، ومن جهة أخرى، مع النهج والاستراتيجيات التي يجري بالفعل نشرها على الصعيد الوطني.

ومن هذا المنظور، ترحب جيبوتي بالفقرة ٤ من الإعلان السياسي التي تؤكد من جديد الحق السيادي لكل بلد، وهو الحق الذي يرد في ميثاق الأمم المتحدة ويؤكد، فضلا عن ضرورة أن يكون كل بلد قادرا على تنفيذ التزامات الإعلان تماشيا مع القوانين والأولويات الإنمائية الوطنية في امتثال صارم لمختلف القيم الثقافية والأخلاقية والدينية التي تدعم كل مجتمع. ولذلك، تحتفظ جيبوتي بموقفها وتود الإعراب رسميا عن فهمها للفقرة ٤٢ والفقرة الفرعية (هـ) من الفقرة ٦٢ من الإعلان، اللتين تزعمان تحديد الفئات السكانية الرئيسية في مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ولكنهما لا تعكسان الفئات الرئيسية من السكان من حيث الحقائق الوبائية والاجتماعية للعديد من البلدان، بما في ذلك بلدنا. ومن الحيوي بالنسبة لكل دولة أن تتمكن من تحديد تلك الفئات السكانية

الخطامية ذهبت إلى ما هو أبعد من ذلك في الإشارة إلى الفئات السكانية الرئيسية والمسائل الخاصة التي تواجهها في الحصول على الاختبارات والعلاج والمعلومات. وتستنير جهود أستراليا للتصدي لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بالأدلة الوبائية والأدلة على حالات النجاح. وهناك دليل واضح على أن التعامل مع الفئات السكانية الرئيسية ومعالجة احتياجاتها يتسم بالفعالية في تحقيق أثر كبير بتكلفة أقل.

وشأننا شأن كندا، نحن نشعر بخيبة الأمل لأن الإعلان لا يشتمل على دعوة لإنهاء الوصم والتمييز والعنف الذي تواجهه الفئات الرئيسية الأخرى، مثل المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية، على الصعيد العالمي، والتي نعرف أنها تجعل هذه الفئات أكثر عرضة للإصابة. وتدين أستراليا أي جهود لتفسير انتقال الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بوصفه مسألة إجرامية. إن تجريم إدامة العزلة والتهميش بالنسبة للنساء والفتيات والفئات السكانية الرئيسية، يحول دون الحصول على العلاج والدعم، ويقوض النهج القائم على حقوق الإنسان في مجال الصحة. كما أننا نشعرنا بخيبة الأمل لعدم إدراج الحقوق الجنسية. وتؤيد أستراليا حق كل إنسان في الحصول على أعلى مستوى ممكن من الصحة البدنية والعقلية. وبالنسبة للأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية وأولئك الأشخاص المعرضين للخطر، يتضمن ذلك حصول الجميع على خدمات الوقاية والاختبار والعلاج بدون وصم وتمييز.

وأخيرا، تقدر أستراليا أشد التقدير إشراك المجتمع المدني في وضع الإعلان. ومن دواعي سرور أستراليا أن تعتمد الإعلان، وأن تلاحظ المساهمة الهامة التي سيسهم بها في التطور المستمر لاستجابتنا الوطنية لفيروس نقص المناعة البشرية.

السيدة حسن (جيبوتي) (تكلمت بالفرنسية): إن بياني يتعلق بموقفنا المتصل بالإعلان السياسي بشأن فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز: على المسار السريع للتعجيل

إدارتهما القديرة، مما مكننا من التوصل إلى الإعلان الجريء الذي اعتمدناه جميعاً بتوافق الآراء (القرار ٢٦٦/٧٠، المرفق). وفيما يخص الإعلان السياسي، تعتقد ترينيداد وتوباغو أنه يعكس بصورة عامة الطموح العالمي الذي نسعى إلى تحقيقه، أي القضاء على وباء الإيدز بحلول عام ٢٠٣٠. ومع التسليم بأهمية الفقرة ٤ من الإعلان، نود أن ندلي بالبيان التالي تعليلاً للموقف بشأن بعض المسائل الواردة في الوثيقة.

تمشيا مع التشريعات الوطنية، تقدم خدمات الرعاية الصحية، بما في ذلك تلك المتعلقة بالوقاية من الفيروس والعلاج والرعاية، لجميع مواطني ترينيداد وتوباغو، بمن فيهم الأطفال والمراهقين، بموافقة آبائهم أو أوصيائهم القانونيين. وبالإضافة إلى ذلك، بينما تشيد ترينيداد وتوباغو بتطوير الأدوات الطبية البيولوجية الجديدة للوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية، يتعارض توفير العلاج الوقائي قبل التعرض للأفراد، مع سياسة العلاج الوقائي بعد التعرض للفيروس على الصعيد الوطني، التي تنص صراحة على عدم تقديم العلاج الوقائي قبل التعرض فيما يخص اللقاءات العرضية. وترى ترينيداد وتوباغو أن هذا النهج قد يعطي الأفراد شعوراً زائفاً بالأمن، ويشجع على الانخراط في السلوك المحفوف بالمخاطر، مما يمكن أن يؤدي إلى تقويض جهود الاستجابة الوطنية وتحقيق الأهداف العالمية للوقاية من حدوث إصابات جديدة، وفي نهاية المطاف القضاء على وباء الإيدز بحلول الموعد المستهدف بعام ٢٠٣٠.

وتكرر ترينيداد وتوباغو التعبير عن سرورها بانضمام جميع الدول الأعضاء الأخرى لاعتماد الإعلان بتوافق الآراء، وتتعهد بتنفيذ الالتزامات الواردة فيه وفقاً للتشريعات الوطنية، والظروف والسياسات والأولويات، مع الأخذ في الاعتبار الالتزامات التي نلتزم بها في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠) التي اعتمدها جميعاً خلال شهر أيلول/سبتمبر.

الرئيسية الأكثر عرضة لوباء الإيدز، على المستوى الوطني. في الواقع، وبالنسبة للحالة المحددة في جيبوتي، فإن الفئات الرئيسية هي النساء والشباب، بمن فيهم النساء الشابات.

وينبغي ألا تفسر الإشارات إلى الصحة الجنسية والإنجابية في الإعلان السياسي على أنها تمثل مطالبة أو تشجيعاً للنساء المصابات بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز لإنهاء حملهن أو منعهن من الحمل. وبالنسبة لجيبوتي، فإن الجهود الوطنية المتعلقة بهذه المسألة تتمثل في إزالة مخاطر انتقال عدوى فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز من الأم إلى الرضيع. وندعو الشركاء الدوليين إلى مواصلة دعم بلدنا في هذا النهج، الذي يمثل النهج الصحيح. وفيما يتعلق بالصحة الجنسية والإنجابية، فإن جيبوتي، عن طريق المجموعة الكاملة من سياساتها ذات الصلة، تكفل وتضمن الوصول إلى الرعاية الصحية الجنسية والإنجابية لجميع النساء، تماشياً مع الالتزامات المتعهد بها من خلال اعتماد الوثيقة الختامية للمؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية. وعلاوة على ذلك فإن الفقرة ١٤ والفقرات الفرعية (ب) و (ط) و (د) من الفقرة ٦١، لا تعني بأي حال من الأحوال بالنسبة لجيبوتي، إعادة تفسير عناصر المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، وبالتالي لا يمكن تفسيرها على أنها ضمان لحصول النساء الشابات غير المشروط ودون ضوابط على الوسائل المقدمة للصحة الجنسية والإنجابية للمرأة.

ويؤكد بلدي مجدداً التزامه بمواصلة عدم ادخار أي جهد، من أجل بلوغ هدف القضاء على فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز قبل عام ٢٠٣٠.

وأخيراً، يطلب وفد بلدي إدراج هذا التعليل للموقف في المحضر الرسمي لهذه الجلسة.

السيد ديلسنغ (ترينيداد وتوباغو) (تكلم بالإنكليزية):
تود ترينيداد وتوباغو تهنئة الرئيس على قيادته بشأن هذه المسألة، وتشكر الميسرين المشاركين للمفاوضات، على

الصعيد الوطني، والتركيز على السكان المتضررين. وعلاوة على ذلك، تشدد الفقرة ٤٢ أيضا على أنه ينبغي لكل بلد تحديد الفئات المعينة من السكان التي تعتبر أساسية لمكافحة الوباء وجهود التصدي التي يبذلها البلد في ضوء السياق الوبائي المحلي، وبروح الفقرة ٤٢، نود أن نغتنم هذه الفرصة لإبداء نقاط توضيحية مهمة، بشأن فهمنا لمصطلح "فئات معينة من السكان تعتبر أساسية"، كما ورد في الإعلان السياسي.

تدرك إندونيسيا أن الفئات السكانية الرئيسية، على النحو المستخدم في الفقرة ٤٢ والفقرة الفرعية (هـ) من الفقرة ٦٢ من الإعلان السياسي، هم السكان الأكثر عرضة لخطر الإصابة بالفيروس. ومع ذلك تعتقد إندونيسيا أن هذا التعريف لا يحد من قدرة إندونيسيا على تحديد الفئات السكانية الرئيسية أو الفئات السكانية الأكثر عرضة للإصابة بالفيروس وفقا لظروفها الوطنية، تشيا مع الفقرتين ٤٢ و ٥٧. وبناء على ذلك، لدى إندونيسيا الحق في وضع برامج الوقاية والفحوصات والعلاج في إطار الاستجابة المناسبة. وبالنظر إلى حجم إندونيسيا وتعقيد مواجهتها لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، لا تمثل البرامج الرامية إلى احتواء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز باستخدام نهج واحد فقط أو الوصول إلى قطاع واحد فقط من السكان، الحالة الفعلية على أرض الواقع في إندونيسيا.

ونود الآن طرح بعض النقاط الإضافية فيما يخص الفقرة ٣٩. تؤيد إندونيسيا، إلى حد ما، تعزيز سلوك الحد من المخاطر كوسيلة لمنع انتشار فيروس نقص المناعة البشرية، ولكن يتعين علينا أن نظل مدركين لحقيقة أن الحد من المخاطر لا يعني أنه يمكن التخلص من المخاطر بالكامل. نحن بحاجة إلى اتخاذ خطوة تتجاوز الحد من المخاطر. وفي رأينا، من أجل القضاء على فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في مساره، يتعين اتخاذ تدابير تشجع سلوك تجنب المخاطر، لأنها تشكل أكثر الطرق فعالية لضمان عدم انتقال فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

السيد بوزير (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتقديم التهئة لجميع الوفود على عملها الشاق والنوايا الحسنة والروح التعاونية، مما مكن من اعتماد الإعلان السياسي بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز (القرار ٢٦٦/٧٠، المرفق). يقدم الإعلان الرؤية والتوجيه لجهودنا الجماعية خلال السنوات الخمس المقبلة لوضع نهاية لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وسأكون مقصرا إن لم أشكر الميسرين، السفير كاسيسي - بوتا والسفير لاوبر، على القيادة الممتازة التي نجحت في سد الفجوة بين المصالح والأولويات المتباينة والنجاح في تحقيق توافق في الآراء بشأن هذه الوثيقة البالغة الأهمية في الوقت المناسب.

إننا نجتمع هنا اليوم لتعزيز كفاحنا المشترك ضد فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. لقد قتل فيروس نقص المناعة البشرية حتى الآن، أكثر من ٣٠ مليون شخص في جميع أنحاء العالم. وفي إندونيسيا، يقدر بأن ١٠٠.٠٠٠ شخص يصابون بفيروس نقص المناعة البشرية كل عام. ولذلك، فإننا نعلم بالضبط مدى خطورة هذه الحالة على بلدنا. لكن السنوات الخمس الأخيرة قدمت أدلة واضحة على إمكانية الوقاية من العدوى، وإنقاذ الأرواح، وتحسين نوعية الحياة للملايين من الناس المهددين بالإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية.

ونحن ندرك تماما أنه على الرغم من الاختلاف في النهج المتبعة في الوقاية والعلاج من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، فإننا بحاجة إلى المحافظة على التزامنا بالقضاء التام على المخاطر، من أجل القضاء على آفة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ونحن مقتنعون بأن أكثر السبل فعالية للقضاء على فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ترد في الفقرة ٥٧ من الإعلان السياسي لعام ٢٠١٦ من خلال الاستجابات المتباينة لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز على أساس الملكية والأولويات والمسببات وأوجه الضعف والعوامل المشددة على

أجل القضاء على وباء الإيدز. ولذلك، ندعو إلى التعاون الدولي في هذا الصدد.

السيد سلمان (مصر): تتقدم جمهورية مصر العربية بالشكر لميسري المشاورات الحكومية - كل من المندوب الدائم لسويسرا والمندوبة الدائمة لزامبيا - على جهودهما في تيسير المشاورات الحكومية بشأن الإعلان السياسي (القرار ٢٠١٦/٧٠، المرفق).

لقد قامت جمهورية مصر العربية بالتمشي مع توافق الآراء بشأن الإعلان السياسي لعام ٢٠١٦ حول تسريع جهود مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بنهاية عام ٢٠٣٠، وذلك على الرغم مما تضمنه البيان السياسي من مسائل خلافية لا تتمتع بتوافق آراء الدول الأعضاء حولها بالنظر إلى تنوعها الاجتماعي والثقافي والديني واختلاف نسقها القيمي.

في الوقت ذاته، تجدد جمهورية مصر العربية عزمها على المضي قدما في تنفيذ التزاماتها في إطار الاستراتيجيات الأممية والإقليمية من أجل تسريع الجهود لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والوقاية من ظهور حالات جديدة من خلال تمتع أفراد المجتمع كافة بالرعاية الصحية والعلاجية اللازمة بغض النظر عن أي اعتبارات. في ضوء ما تقدم، تعلن جمهورية مصر العربية عن تحفظها،

وأما تنأى بنفسها عن الالتزام بالفقرات التالية من الإعلان السياسي لعام ٢٠١٦: الفقرة ٤٢ والفقرة الفرعية ٦٢ (هـ)، لتضمينهما مصطلح الفئات السكانية الرئيسية؛ والفقرتين الفرعيتين ٦٢ (ز) و (ح)، اللتان تتضمنان الإشارة إلى الفئات السكانية الضعيفة، في ضوء عدم وجود تعريف محدد لتلك الفئات؛ والفقرة الفرعية ٦١ (ل) بشأن استخدام كافة أنواع موانع الحمل للفتيات التي تتعارض مع النسق الاجتماعي والديني والثقافي والقيمي للمجتمع المصري؛ كما

دعونا لا ننسى أن الأدلة تبين أن الاتصال الجنسي هو الطريق الأكثر شيوعا لانتقال فيروس نقص المناعة البشرية. إن القضاء على الفيروس لن يكون ممكنا إلا إذا استطعنا تفادي تعريض أنفسنا لطرق العدوى. ولا تزال إندونيسيا ترى أن تدابير تجنب المخاطر، بما في ذلك العفة والإخلاص، هي التدابير الأكثر فعالية لمنع انتشار فيروس نقص المناعة البشرية ووضع نهاية له، على النحو المنصوص عليه في الإعلان السياسي لعام ٢٠١١ وهي ليست آمنة وفعالة فحسب، بل وتتماشى مع قيمنا الثقافية والدينية والأخلاقية. وقد تم تحقيق إنجازات هامة من خلال هذا النهج لوضع حد لانتشار الوباء على الصعيد العالمي، ومن المهم مواصلة الجهود على أرض الواقع. وللأسف، لم يتم الإبقاء على الصيغة نفسها في الإعلان السياسي لعام ٢٠١٦.

ويتعين تفسير أي إشارة إلى مرحلة المراهقة في الإعلان السياسي بأنها إشارة إلى الأطفال، وأن أي حقوق ومسؤوليات ممنوحة أو مفروضة ستأخذ في الاعتبار دور الآباء.

وأخيرا وليس آخرا، يساور إندونيسيا القلق بشأن مصطلح "الأشخاص الذين يتعاطون المخدرات" لأن للمصطلح معنى مختلفا عن المصطلح المتفق عليه "متعاطي المخدرات بالحقن". إن استخدام المصطلح السابق قد يحول تركيزنا من برامج الوقاية والعلاج والرعاية، على نحو يتعارض مع الأدلة والشهادات التي تبين أن الأشخاص الذين يتعاطون المخدرات عن طريق الحقن، هم من بين ما يسمى الفئات السكانية الرئيسية.

ونؤيد الموقف القائل بأن الصياغة التي أشرت إليها والمصطلحات الواردة في الإعلان السياسي لعام ٢٠١٦ لا ينبغي أن تشكل سابقة فيما يخص القرارات والإجراءات المستقبلية بأشكال أخرى. ويمكن للجمعية أن تطمئن إلى مواصلة الانخراط بنشاط فيما يتعلق بمسائل الصحة، ونحن نسعى إلى بلوغ أعلى مستوى من الصحة والرفاه للجميع. كما أننا ملتزمون بالتعجيل بمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية من

ومع وضع ذلك في الاعتبار، فإن حكومة جمهورية إيران الإسلامية تود أن تسجل تحفظها على تلك الأجزاء من الإعلان السياسي التي قد تتعارض، بطريقة أو بأخرى، مع إطارها القانوني الوطني وقيم مجتمعا الدينية والثقافية. وتعرب إيران بصفة خاصة عن تحفظها على تعريف الفئات السكانية الرئيسية في الفقرة ٤٢ وفي الفقرة الفرعية المرتبطة بها ٦٢ (هـ)، إذ أن تلك الإشارات تتجاهل الظروف الوطنية المحددة والاحتياجات الخاصة بكل بلد. وبالإضافة إلى ذلك، فإن أي إشارة في الإعلان السياسي إلى الأطفال والمراهقين في سياق الإجراءات المطلوبة ينبغي أن تأخذ بالكامل في الحسبان أدوار ومسؤوليات الوالدين.

وأخيراً، تعرب إيران عن قلقها الشديد من أن مصطلحات في غير موضعها مثل "الأشخاص الذين يستخدمون المخدرات" في الفقرة ٤٣ و "النقل الطوعي للتكنولوجيا بشروط متفق عليها بصورة متبادلة" في الفقرة الفرعية (ز) من الفقرة ٦٤، تستخدم في الإعلان السياسي في سياق فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

السيد العمر (المملكة العربية السعودية) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أدلي بالبيان التالي بالنيابة عن بلدان مجلس التعاون الخليجي.

أود أولاً أن أشكر الميسرين، الممثلين الدائمين لزامبيا وسويسرا، على جهودهما الدؤوبة لتيسير المشاورات، مما أسفر عن توافق في الآراء بشأن الإعلان السياسي لعام ٢٠١٦ بشأن فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز (القرار ٢٦٦/٧٠، المرفق) - الذي يهدف إلى تسريع إيجاد حل وإنهاء وباء فيروس نقص المناعة البشرية - الذي اتخذناه اليوم. ونشدد مجدداً على مبادئ ميثاق الأمم المتحدة التي تضمن الحق السيادي لجميع الدول في تنفيذ البرامج الوطنية التي تتماشى مع تشريعاتها الوطنية وتتناغم مع قيمها الوطنية الدينية والسياسية والثقافية.

تود التوضيح بأن ما تضمنته الفقرة الفرعية ٦١(ي) التي تشير إلى الإجهاض الآمن يتم تطبيقها فقط وفقاً للأحكام الدينية واتساقاً مع القوانين الوطنية الخاصة بالدولة المصرية.

كما ترغب مصر في الإشارة إلى شعورها بالقلق من تعدد المصطلحات المستخدمة بالإعلان السياسي التي تشير إلى مجموعة واحدة من فئات المرضى، ونعني بذلك تكرار استخدام مصطلحات فئات السكان عالية المخاطر والفئات السكانية الضعيفة والفئات السكانية الرئيسية والمجموعات السكانية التي تبين أدلة الوبائيات بأنها أكثر عرضة للإصابة. بناءً على ما تقدم، نود التوضيح بتحليل مصر من تنفيذ ما جاء بتلك الفقرات المشار إليها من التزامات في ضوء عدم اتساقها مع الاعترافات الاجتماعية والدينية والثقافية للبلد،

وتطلب مصر من أمانة الجلسة تسجيل تحفظ مصر السابق الإشارة إليه بشكل مكتوب في مضابط وتسجيلات الجلسة.

السيد حسن (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): وإذ نظل ملتزمين بتوفير إمكانية الوصول إلى رعاية صحية وعلاج ودعم للأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، فإن جمهورية إيران الإسلامية ترى أن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز هو مسألة صحة عامة وأن الحكومات مسؤولة عن ضمان أعلى مستوى يمكن بلوغه من الصحة والرفاه لجميع مواطنيها بغض النظر عن أي اعتبار. لقد كان متوقفاً أن يتجنب الإعلان السياسي بشأن فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز (القرار ٢٦٦/٧٠، المرفق) النهج التمييزي الذي قد يعرض الصحة العامة للخطر بإفراطه في التركيز على الفئات السكانية التي تبين الأدلة الوبائية أنها الأشد عرضة للإصابة. ومن غير المقبول كذلك أن يتفادى الإعلان السياسي كلية إعطاء تقييم إيجابي لتدابير مهمة لتجنب المخاطر من قبيل العفة والإخلاص.

فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز (القرار ٢٦٦/٧٠، المرفق)، في شكلها المعتمد اليوم.

انضم وفد بلادي إلى التوافق العام في الآراء لاعتماد القرار المتعلق بالإعلان السياسي بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بالرغم من وجود عدد من الصياغات الخلافية التي تتناقى مع تشريعاتنا الوطنية وثقافتنا الإسلامية، وذلك إيماناً منه بضرورة تضافر جهود المجتمع الدولي للقضاء على هذا المرض الذي يهدد حياة الكثير من البشر، إضافة إلى إعاقته لجهود التنمية في البلدان النامية. وليبيا تولي هذا الموضوع أهمية قصوى في إطار برامجها الصحية ودون تمييز إيماناً منها بحقوق الإنسان، ومنها الحق في الصحة. علاوة على ذلك، فإن بلادي، حال تحقيق استقرارها، ستقدم كل الدعم والمساندة في إطارها الأفريقي للقضاء على ذلك المرض بشكل نهائي حتى يتسنى للبلدان الأفريقية تحقيق تنميتها المستدامة بحلول عام ٢٠٣٠.

ختاماً، يود وفد بلادي أن يعبر عن تحفظه على كل الصياغات الخلافية كما أشار إليها ممثلو السودان وجيبوتي ومصر وإيران وماليزيا، على اعتبار أنها تتناقى مع تشريعاتنا الوطنية وثقافتنا الإسلامية. وفي هذا الإطار، يؤكد وفد بلادي على ضرورة إدراج تحفظه هذا ضمن التحفظات الأخرى التي أعرب عنها المتكلمون السابقون.

السيدة رافيلوفا - بوروفيك (الاتحاد الروسي) (تكلمت بالروسية): يود وفدي أن يسجل موقفنا فيما يتعلق بالإعلان السياسي (القرار ٢٦٦/٧٠، المرفق) الذي اعتمدناه اليوم. ما من شك في ضرورة تكثيف جهودنا لمكافحة وباء فيروس نقص المناعة البشرية ومنع انتشاره بصورة أكبر. غير أننا نرى أن المسؤولية الرئيسية عن حماية السكان من انتشار العدوى تقع على عاتق الدول. وفي هذا الصدد، نرحب بإدراج حكم في الإعلان يشير إلى أن تنفيذه سيحترم الحقوق السيادية

وتعرب المجموعة عن تحفظاتها على الفقرات التالية من الإعلان السياسي لعام ٢٠١٦: الفقرة ٤٢ والفقرة الفرعية (هـ) من الفقرة ٦٢، اللتين تشيران إلى الفئات السكانية الرئيسية؛ والفقرة الفرعية (ح) من الفقرة ٦٠ والفقرة الفرعية (ز) من الفقرة ٦٢، اللتين تشيران إلى الفئات السكانية الضعيفة، إذ أنهما لا تتضمنان تعريفاً واضحاً لهذه الفئة من السكان؛ وكذلك الفقرة الفرعية (ل) من الفقرة ٦١.

كما تود بلدان مجلس التعاون الخليجي الإشارة إلى استخدام مصطلح الزواج المبكر في الإعلان. فنحن نعتقد أن الزواج القسري والزواج المبكر جريمة. بموجب مختلف الاتفاقيات والصكوك الدولية، بما في ذلك اتفاقية حقوق الطفل. كما تعرب بلداننا كذلك عن تحفظاتها فيما يتعلق باستخدام مصطلح الحقوق الجنسية. إننا بحاجة إلى مراعاة الخصائص الوطنية والإقليمية والتقاليد الثقافية والتاريخية والدينية لكل بلد.

ونطالب بإدراج هذا البيان في محضر هذه الجلسة.

السيد الحسين (موريتانيا): شكراً للسيد الرئيس وشكراً للميسرين.

لا شك أن مرض ومتلازمة نقص المناعة المكتسب يمثل خطراً كبيراً وتحدياً جسيماً يتحتم على الجميع محاربته. ولهذا جاء الإجماع على هذا الإعلان السياسي (القرار ٢٦٦/٧٠، المرفق). لكن هذا الإجماع ظل يحمل معه بعض المفاهيم الخلافية. وعليه فإن الجمهورية الإسلامية الموريتانية تسجل تحفظها على كل المفاهيم الخلافية التي تتضمنها هذه الوثيقة والتي تتناقض مع تشريعاتنا الوطنية.

وأرجو أن يسجل هذا التحفظ في محضر الجلسة.

السيد المجري (ليبيا): بداية، أود أن أتقدم بالشكر والتقدير لميسري الوثيقة، ممثلي زامبيا وسويسرا، على الجهد القيم الذي بذلاه للوصول بوثيقة الإعلان السياسي بشأن

أما تتعارض مع تشريعاتنا الوطنية. كما أطلب تدوينها في محضر الجلسة.

الرئيس بالنيابة: أعطي الكلمة للمراقب عن دولة الكرسي الرسولي.

المونسنيور غريش (الكرسي الرسولي) (تكلم بالإنكليزية): يدعم وفدي بقوة الجهود الرامية إلى تكثيف التزامنا الجماعي بوضع حد لوباء الإيدز بحلول عام ٢٠٣٠، وتسريع مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية وتوسيع نطاق تلك المكافحة دولياً، وتلك هي الغاية الأولى من الإعلان السياسي بشأن فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز (القرار ٢٦٦/٧٠، المرفق). ونحن ندرك أن ذلك الهدف لن يتحقق إلا من خلال تلبية احتياجات الشرائح الأكثر عرضة للإصابة، وخصوصاً أولئك الذين ما زالوا يفتقرون للوصول إلى خدمات الوقاية والعلاج والرعاية الصحية بسبب التمييز والوصم والفقر.

مع ذلك، وفي حين يتعين مكافحة الوصم والتمييز، من الأهمية بمكان أن نفرق بين السياسات التي تميز وتوصم بالعار ظلاً وتلك التي وضعت للحد من السلوك المحفوف بالمخاطر وتشجيع العلاقات المسؤولة والصحية، وخاصة بين الشباب. وفي هذا الصدد، فإن الكرسي الرسولي ما فتئ يلفت الانتباه إلى حقيقة لا يمكن إنكارها مفادها أن السبيل الوحيد الآمن والموثوق به تماماً لمنع انتقال فيروس نقص المناعة البشرية عن طريق الجنس يتمثل في الامتناع عن ممارسة الجنس قبل الزواج والاحترام والإخلاص للشريك في إطار الزواج. والكرسي الرسولي، انطلاقاً من طبيعته ورسالته الخاصة، لا سيما مع أخذ عمل الكنيسة الكاثوليكية فيما يتعلق بوباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في الاعتبار، يود أن يعرب عن التحفظات التالية بشأن بعض المفاهيم المستخدمة في الإعلان السياسي.

وفيما يتعلق بمصطلحات "الصحة الجنسية والإنجابية"، و "خدمات الرعاية الصحية الجنسية والإنجابية" و "الحقوق

للدول الأعضاء على أساس التقاليد والأعراف المعمول بها في تلك البلدان.

ونحن نشعر بخيبة أمل لكون هذا الإعلان، على خلاف إعلان ٢٠١١، على سبيل المثال، قد انحاز في تركيزه بعيداً عن التدابير الحقيقية التي يمكن أن تساعد البلدان والمجتمع الدولي على وضع حد لذلك الوباء بحلول عام ٢٠٣٠، بما في ذلك التدابير الوقائية للشرائح المعرضة للخطر، لحساب مسائل أخرى لا تحظى بتوافق واسع على الصعيد الدولي. كما أن النص يعتمد على مفاهيم لا تنعكس على الدوام في الوثائق الحكومية الدولية الأخرى المتفق عليها أو ترد فيها.

وفي هذا السياق، يود وفدي أن يعرب عن تحفظاته بشأن مفهوم الحد من الضرر، كما يرد في الفقرة ٤٣ من الإعلان؛ والالتزام بإصلاح التشريعات الوطنية فيما يتعلق بالأشخاص المصابين، على النحو الوارد في الفقرات ٤٢ و ٦٢ (ب) و ٦٣ (ب) و ٦٣ (هـ) و ٦٣ (ز)؛ ومفهوم الفئات السكانية الرئيسية، الذي لا يحظى بدعم دولي، كما يرد في الفقرة ٦٢ (هـ)؛ ومساواة من يستخدمون المخدرات بالمستهلكين الذين يتعاطون المخدرات بالحقن، بالشكل الوارد في الفقرة ٤٣؛ والصياغة الخاصة بالتربية الجنسية العامة، كما استخدمت في الفقرتين ٦١ (ج) و ٦٢ (ج).

ويرى وفدي أن هذه الأحكام لن تنفذ إلا إذا كانت متوافقة مع سياستنا وتقاليدنا وعاداتنا الوطنية.

السيد الكيم (اليمن): في البداية، أود أن أشكر الميسرين، مؤكداً على أهمية مكافحة مرض فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ولذلك، جاء الإجماع على الإعلان السياسي بشأن وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز (القرار ٢٦٦/٧٠، المرفق). إلا أن هذا الإجماع قد تضمن بعض المصطلحات الخلافية، وعليه، نعلن تحفظنا على تلك المصطلحات التي سبق أن أشار إليها ممثلو موريتانيا وليبيا ومصر والسودان، حيث

يحدد النوع الجنساني الهوية الهادفة للفرد على أنه يولد إما ذكراً أو أنثى.

وفيما يتعلق بـ "التوعية الشاملة" أو "المعلومات" عن الصحة الجنسية والإنجابية، يكرر الكرسي الرسولي التأكيد على المسؤولية الرئيسية وحقوق الأولوية للوالدين عندما يتعلق الأمر بتوعية أطفالهما وتربيتهم، على النحو المنصوص عليه، من بين عدة صكوك، في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان واتفاقية حقوق الطفل. وفي هذا الصدد، يود الكرسي الرسولي التأكيد على مركزية الأسرة، فضلاً عن دور الوالدين وحقوقهما وواجبهما في تعليم أطفالهما.

ويرغب الكرسي الرسولي في أن يسجل هذه التحفظات، لا سيما فيما يتعلق بالفقرات ١٤ و ١٥ و ٣٣ و ٣٩ و ٤١ و ٤٧ و ٦٠ (هـ) و ٦٠ (و) و ٦١ (ج) و ٦١ (د) و ٦١ (ي) و ٦١ (ل) و ٦٢ (أ) و ٦٢ (ج).

الرئيس بالنيابة: استمعنا إلى المتكلم الوحيد تعليلاً للتصويت بعد التصويت.

وأود أن أعرب عن خالص شكري لصاحب السعادة يورغ لاوبر، الممثل الدائم لسويسرا لدى الأمم المتحدة، ولصاحبة السعادة موبا كاسيسي - بوتوا، الممثلة الدائمة لزامبيا لدى الأمم المتحدة، اللذين قادا باقتدار وصبر المناقشات والمفاوضات المعقدة في المشاورات غير الرسمية للوصول بها إلى خاتمة ناجحة. وأنا على ثقة بأن أعضاء الجمعية يشاركونني في الإعراب لهما عن خالص تقديرنا.

وقبل أن نبدأ بقائمة المتكلمين، أود أن أنتقل إلى بعض المسائل التنظيمية المتعلقة بسير الجلسات العامة.

أود أن أناشد جميع المتكلمين الموقرين، إتاحة للمشاركة القصوى ضمن الوقت المحدود المتاح، أن تقتصر بياناتهم على خمس دقائق لدى التكلم بالصفة الوطنية وثنائي دقائق في

الإنجابية"، يرى الكرسي الرسولي أن هذه المصطلحات تنطبق على المفهوم الكلي للصحة. ولا يعتبر الكرسي الرسولي الإجهاض أو إمكانية الإجهاض أو وسائل الإجهاض جانباً من جوانب تلك المصطلحات.

أما فيما يتعلق بمصطلحات "منع الحمل"، و "السلع"، و "واستخدام الواقي الذكري"، وأي مصطلحات أخرى تتعلق بمفاهيم خدمات تنظيم الأسرة وتنظيم الخصوبة الواردة في الوثيقة، فإن الكرسي الرسولي يعيد تأكيد موقفه المعروف تماماً بشأن أساليب تنظيم الأسرة هذه التي تعتبرها الكنيسة الكاثوليكية مقبولة أخلاقياً، ومن ناحية أخرى خدمات تنظيم الأسرة التي لا تحترم حرية الأزواج والكرامة الإنسانية وحقوق الإنسان للمعنيين بها.

وفيما يتعلق بالفقرتين الأولى والثانية من بيان الموقف هذا، يكرر الكرسي الرسولي بيانه وتحفظاته على النحو المبين بوضوح وعلى نحو أكمل في تقارير عام ١٩٩٤ للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية (A/CONF.171/13) ومؤتمر عام ١٩٩٥ العالمي الرابع المعني بالمرأة (A/CONF.177/20/Rev.1) ومؤتمرات المتابعة لكل منهما. وعلى وجه الخصوص، يفهم وفد بلدي وفقاً للفقرة ١٥ من الفصل ١ من مرفق تقرير عام ١٩٩٤ للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية أنه لا يجري إنشاء حقوق جديدة أو حقوق للإنسان؛ ووفقاً للفقرة ٢٤ من الفصل السابع، لا يمكن أبداً اللجوء إلى الإجهاض لأغراض تنظيم الأسرة؛ وأنه وفقاً للفقرة ٢٥ من الفصل الثامن، فالإجهاض مسألة يجب أن تحدد وفقاً للتشريعات الوطنية.

وفيما يتعلق بـ "النوع الجنساني"، يفهم الكرسي الرسولي أن هذا المصطلح قائم على الهوية الجنسية البيولوجية التي هي إما ذكر أو أنثى. وفيما يتعلق بمفهوم "الأعراف الجنسية" و "التميط الجنساني"، لا يعترف الكرسي الرسولي بالفكرة القائلة بأن نوع الجنس يتشكل اجتماعياً؛ وبدلاً من ذلك،

وفي عام ٢٠١٥، قررت الحكومة وضع وثيقة رابعة من المبادئ التوجيهية للاستجابة الوطنية لفيروس نقص المناعة البشرية، المعروفة باسم الإطار الاستراتيجي الوطني لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز والأمراض المنقولة بالاتصال الجنسي. وبما أنها صيغت لتغطي الفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠، ينبغي للوثيقة أن تسمح لنا بتسريع تحقيقنا للنتائج في مجالات الوقاية والإدارة. هذه الأداة الجديدة هي جزء من رؤية الجيل الثالث من الخطط الاستراتيجية الوطنية، على النحو المحدد في البرنامج المشترك، الذي يركز على أولويات التدخلات ذات الأثر الواضح والجلي. وقد وُضع الإطار الاستراتيجي الوطني بغية تنفيذ الاستراتيجيات الدولية لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وتسريع الجهود المبذولة للقضاء على وباء الإيدز بحلول عام ٢٠٣٠، وفقاً للهدف ٣ من أهداف التنمية المستدامة لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠)، وهي النقطة المرجعية العالمية الجديدة من أجل التنمية.

إن مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز والأمراض المنقولة بالاتصال الجنسي هي إحدى الأولويات الرئيسية للاستراتيجية الإنمائية الوطنية لبوركينا فاسو. وتشمل النتائج الملموسة، في جملة أمور، الحفاظ على الاتجاه التنافسي وضبط انتشار فيروس نقص المناعة البشرية، وتحسين إمكانية الحصول على العلاج للمصابين بالفيروس، والقيادة القوية على أعلى مستوى في الدولة، والبحث عن آليات مبتكرة لتعبئة الموارد اللازمة، ولا سيما على الصعيد الوطني.

والتعبئة الاجتماعية الكبيرة من جانب أصحاب المصلحة وإشراك جميع الشركاء الإنمائيين في المواجهة قد ساهما إسهاما رئيسيا في تحقيق هذه النتائج. ونتيجة لذلك، واستنادا إلى تقرير عام ٢٠١٥ الصادر عن برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، فإن معدل الانتشار انخفض من ١,٢ في المائة عام ٢٠١١ إلى ٠,٩ في المائة نهاية عام ٢٠١٤.

حال التكلم باسم مجموعة من الدول. وفي ضوء هذا الإطار الزمني المتاح، أود أن أناشد المتكلمين أن يدلوا ببياناتهم بسرعة معقولة ليتسنى توفير خدمات الترجمة الشفوية بلغات الأمم المتحدة الرسمية الست على نحو سليم. وبغية مساعدة المتكلمين على التحكم بوقتهم، جرى تركيب نظام ضوئي في مكان جلوس المتكلمين لتحديد الوقت.

وأخيراً، وبغية تجنب مقاطعة المتكلم التالي، أود أن أطلب تعاون الممثلين الموقرين بأن يبقوا في مقاعدهم بعد الإدلاء ببياناتهم. وفي هذا الصدد، أدعو المتكلمين بعد الإدلاء ببياناتهم إلى الخروج من قاعة الجمعية العامة عن طريق الغرفة GA-200، التي تقع خلف المنصة، قبل العودة إلى مقاعدهم.

تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقيه صاحب الفخامة السيد روش مارك كريستيان كابوري، رئيس بوركينا فاسو.

الرئيس كابوري (تكلم بالفرنسية): يُشرف بوركينا فاسو المشاركة في هذا الاجتماع الرفيع المستوى بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، الذي يعطينا، إلى جانب مجتمع الأمم المتحدة، امتياز تقييم التقدم المحرز في تنفيذ الإعلانات والالتزامات السياسية بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز للأعوام ٢٠٠١ و ٢٠٠٦ و ٢٠١١.

ومن على هذا المنبر، أود أن أذكر بأننا أعدنا بانتظام ونقلنا إلى برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز تقارير نشاطاتنا في إطار استجابتنا للإيدز في بوركينا فاسو، التي تحدد التقدم المحرز في تحقيق المؤشرات المختلفة التي حددها الأمم المتحدة. وفيما يتعلق بالتنسيق والقيادة، عقد المجلس الوطني لمكافحة الإيدز والأمراض المنقولة بالاتصال الجنسي، الذي أتولى رئاسته، دورات منتظمة منذ إنشائه في عام ٢٠٠١. وكان من دواعي سرورنا أن نشاطر هذه الممارسة الإدارية في استجابتنا الوطنية لفيروس نقص المناعة البشرية مع بلدان المنطقة دون الإقليمية.

وتم إحراز نتائج واضحة وذات صلة نظرا للتصدي لفيروس نقص المناعة البشرية على الصعيد الوطني، والعديد من الفرص السياسية والاستراتيجية المتاحة؛ ومع ذلك، وعلى الرغم من هذه المكاسب، لا تزال هناك تحديات نحن بحاجة إلى التصدي لها من أجل التغلب على هذا الوباء. لذلك، من الضروري والملحّ معاً أن تعاد صياغة الاستراتيجيات من أجل تكيفها مع الاحتياجات الحقيقية، سواء لعامة السكان أو لفئات محددة معرضة للخطر، بغية كفالة السيطرة على الوباء والتأكد من عدم ظهوره مجدداً. ويجب علينا أيضاً استهداف تحسين المساعدات، وتعزيز تعميم مراعاة المنظور الجنساني وعنصر حقوق الإنسان في الجهود الرامية إلى الوقاية والرعاية والدعم.

وفي ظل هذه الخلفية، تود بوركيننا فاسو، من خلاي، أن تؤكد مجدداً التزامها بمضاعفة الجهود للوقاية والعلاج من فيروس نقص المناعة البشرية، بهدف وضع حد لوباء الإيدز بحلول عام ٢٠٣٠. ومن أجل القيام بذلك، المطلوب إحراز تقدم كبير في المجالات الرئيسية التالية: خفض عدد الإصابات الجديدة بين السكان، بمن فيهم النساء والشباب والمجموعات التي يتم تحديدها بوصفها مراكز لوباء فيروس نقص المناعة البشرية؛ والقضاء على انتقال عدوى الفيروس من الأم إلى الطفل؛ وتحقيق الهدف ٩٠-٩٠-٩٠ بحلول عام ٢٠٢٠.

وبالبدل من تمويل التصدي لفيروس نقص المناعة البشرية على الصعيد الوطني لأجل طويل سوف ينطوي على وضع استراتيجيات مبتكرة لحشد الموارد الداخلية، بالنظر إلى أن التمويل الخارجي أخذ في التراجع.

لذلك، فإنني أؤكد من جديد التزام حكومي بمواصلة تمويل الإطار الوطني الاستراتيجي لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز والأمراض المنقولة بالاتصال الجنسي وزيادته من مخصصات ميزانية الدولة في السنوات المقبلة.

وفي ما يتعلق بالوقاية، بُذلت جهود من أجل تلبية احتياجات جميع الجماعات المحددة الضعيفة والأكثر عرضة للإصابة بالفيروس. وبالإضافة إلى المكاسب التي تحققت في مجال الفحوصات، تعطى الأولوية لمنع انتقال عدوى الفيروس من الأم إلى الطفل، بمعدل تغطية قدره ٩٨,٢٢ في المائة لدى مراكز الرعاية الصحية، وتحسين معدلات التحاق النساء. يمثل هذه البرامج إلى ٨٦,٠٦ في المائة عام ٢٠١٥.

ولقد لاحظنا زيادة منتظمة في عدد الأشخاص الذين يتلقون العلاجات المضادة للفيروسات العكوسة، وفي عدد مراكز الرعاية الصحية التي توفر هذا العلاج لنحو ١٠٠ شخص مجانا منذ عام ٢٠١٠. وفي نهاية عام ٢٠١٥، بلغ مجموع المصابين بالفيروس الذين نالوا العلاج المضاد للفيروسات العكوسة ٢٣٨ ٥٢، بمن فيهم ٩٥٥ ٤٩ من البالغين و ٢٢٩٣ من الأطفال.

إن الجهود المبذولة لتوفير الحماية في المجال القانوني بغية مكافحة الوصم والتمييز ضد الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية والأشخاص المتضررين منه بقيت قائمة من خلال تعزيز إمكانية حصولهم على الخدمات القانونية؛ وبرامج التوعية بشأن مكافحة الوصم وإعمال حقوق الإنسان في سياق فيروس نقص المناعة البشرية؛ وإصدار النصوص القانونية والتنظيمية المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية ونشرها؛ وإجراء حملات إعلامية لتوعية الجمهور بشأن الوصم والتمييز ضد الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية.

وفي ما يتعلق بتمويل مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز والأمراض المنقولة بالاتصال الجنسي، من المهم التذكير بأن الجهود المبذولة للدعوة إلى حشد الموارد المحلية قد تُرجمت إلى زيادة في مخصصات ميزانية الدولة منذ عام ٢٠١٢، من خلال وضع بند بشأن تمويل مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية، وزيادة كبيرة في مساهمتها المتعلقة بالالتزامات التي تم التعاقد بها. وفي الواقع أن التمويل في الميزانية الحكومية ارتفع من ٨ ملايين دولار في عام ٢٠١٣ إلى ١٧ مليون دولار في عام ٢٠١٤.

من هذا الوباء، الذين يعملون بجد من أجل الدفاع عن حقوق الإنسان للمصابين بالفيروس فضلا عن التنوع الجنسي.

إن الحالة الراهنة لوباء فيروس نقص المناعة البشرية تعني أنه يتعين علينا أن نتصرف بشكل عاجل، وأن نبذل الجهود الفعالة والاستثمارات المدروسة في إطار منظورات التنمية الشاملة التي ستسمح لنا في الأجل القصير بتحقيق خفض حاد في الإصابات الجديدة والوفيات الناجمة عن الوباء، وهو الهدف المحدد في استراتيجية المسار السريع لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز).

ويجب أن ندرك الأهمية الاستراتيجية للوقاية من أجل ضمان إمكانية الوصول إلى القطاعات الرئيسية من السكان المتخلفين عن الركب، مع التركيز على المراهقين والشباب، واعتماد نهج شامل يتحاشى التمييز، والوصم، والمثلية الجنسية، والعنف الجنساني، والإيذاء البدني، والعنف.

واليوم، أمام الجمعية، نود أن نشجب بشدة وندين بقوة الاغتيال الشنيع للسيد رينيه مارتينيز، وهو قائد مشهور في أوساط المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحامل صفات الجنسين في هندوراس، وهي جريمة وقعت يوم الجمعة الماضي وذات طابع يتعلق بالمثليين.

ويتصف تصميمنا على المستوى المشترك بين المؤسسات ببذل جهود حقيقية وملموسة لكفالة حماية التنوع الجنسي، وبالتالي ضمان الاحترام الكامل لحقوق الإنسان.

وأمرت حكومة هندوراس بإجراء تحقيق كامل وشامل للعثور على المسؤولين وتطبيق أقصى العقوبات بموجب القانون. ونعرب عن خالص تعازينا لأفراد أسرة التنوع الجنسي ومجتمعاته المحلية. نقدر الدعم الذي عرضت الولايات المتحدة الأمريكية تقديمه لحكومة بلدي للمساعدة في توضيح أبعاد تلك الجريمة. لا يمكن التسامح مع الإفلات من العقاب.

وهنا أشيد بالالتزامات الكبرى من جانب المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية، والجهات الفاعلة في المجتمع المدني، والباحثين وجميع الأشخاص الذين يكرسون أنفسهم ليلا ونهارا من أجل مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وتوفير الحماية والدعم للأشخاص المصابين به أو المتضررين منه. وفي الختام، لا بد لي أن أكرر الإعراب عن تقديري لجميع الشركاء التقنيين والماليين الذين يساعدوننا في كفاحنا الثابت. وأود أن أدعوهم إلى مواصلة دعمهم وتعزيزه، وهو أمر حيوي لا سيما للبلدان الأفريقية، مما يجعل من الممكن وضع حد مرة وإلى الأبد لوباء الإيدز والمساعدة على منع تهميش قارتنا.

وأود أن أذكر الجمعية بأن أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى تحصل على أقل من ١ في المائة من مجموع استثمارات الرعاية الصحية، وبأن أقل من ٢ في المائة من الأدوية المضادة للفيروسات العكوسة تنتج في أفريقيا. لذلك، يجب أن نشن كفاحا عالميا ضد الإيدز في سياق التضامن الدولي القوي. وهذه الجهود، إلى جانب الإجراءات التأزيرية التي تدعمها إرادة سياسية متواصلة وملموسة، ستكفل نجاح كفاحنا ضد هذه الآفة بحلول عام ٢٠٣٠ وأرجو أن تتكفل جهودنا بالنجاح.

الرئيس بالنيابة: تستمع الجمعية الآن إلى خطاب فخامة السيدة روكسانا غيفارا، نائبة رئيس جمهورية هندوراس.

السيدة غيفارا (هندوراس) (تكلمت بالإسبانية): إن وجودنا في هذا الاجتماع الرفيع المستوى المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز يدل على أهمية هذه المسألة للبشرية. وبالنسبة إلى بلدي، هندوراس، فهي تتصف بأهمية كبرى لأنها تنطوي على مجموعة من الظروف التي تؤثر في تنمية شعبنا.

ونظرا لأهمية التصدي لوباء الفيروس/الإيدز، شكّلت حكومتنا وفدا من ممثلي الفئات الرئيسية للسكان المتضررين

وتخصيص الموارد على أساس دائم وبدون شروط. يجب علينا الاستفادة من الفحوص التشخيصية واستراتيجيات التثقيف الجنسي الشاملة وتشجيع السلوك الجنسي المسؤول والقوانين الوطنية التي تحمي حياة الجنين والرعاية الصحية الشاملة وعلاج مضاد لفيروسات النسخ العكسي لجميع الذين يحتاجون إليها في الوقت المناسب وبدون مقابل، مع إمكانية الحصول على العقاقير الجنسية ذات الجودة وبتكلفة منخفضة.

ولا يسعني أن أحتتم هذا البيان دون التشديد على الدور القيادي لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في بلدنا بوصفه هيئة تنسيق الحوار السياسي والتقني على مستوى الحكومة والمجتمع المدني والشركاء في التنمية. فمن الضروري أن تواصل المنظمة دعم البرنامج الوطني للقضاء على هذا الوباء بحلول عام ٢٠٣٠. وأرجو أن تفضل البلدان المانحة بمواصلة دعمها لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز حتى نحافظ على وجوده وعمله في هندوراس. ونشيد بمساعدة الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا ووكالات خطة رئيس الولايات المتحدة الطارئة للإغاثة من الإيدز والوكالات التي تشترك في رعاية برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والهيئات التعاونية لدعمها بلداننا، حيث تستمر عدم المساواة بوصفها من العوائق الاجتماعية.

وبالنيابة عن هندوراس، أود أنؤكد أن الوقت قد نفذ. ليس هناك غد. اليوم هو يوم العمل. وهذه هي اللحظة المناسبة. إننا نتكلم عن البشر؛ نتكلم عن الأرواح البشرية القيمة. إننا في هندوراس نقدر الحياة حتى حياة الذين لم يولدوا بعد. أود أن أشاطركم شعور هندوراسية تعيش يوما بعد يوم مع فيروس نقص المناعة البشرية، وهي إحدى أعضاء وفد بلدنا. وتقول بلغة غاريفونا "ميغرا جامابا وابووا" التي تعني

إن هندوراس بلد يعاني من شح شديد في الموارد لكنه يتمتع بإرادة قوية لمواصلة تعزيز برامج الوقاية والرعاية والعلاج والدعم واحترام الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية. لقد أحرزنا بعض التقدم، ولكن لا يزال هناك الكثير مما يتعين عمله. ولذلك فإنني أناشد البلدان المانحة تضامنهما بينما تواصل دعم جهودنا وبرامجنا. كما نناشد تلك البلدان التي قامت لأسباب مختلفة بسحب مساعداتها إعادة تقديمها لأن التقدم المحرز بشأن فيروس نقص المناعة البشرية على الصعيد الوطني هو أيضا إسهام في المجتمع الدولي. إن المعركة ليست فردية؛ بل علينا جميعا خوض المعركة.

إن حالة حقوق الإنسان للمصابين بفيروس نقص المناعة البشرية والفئات الرئيسية والمهملة التي تفتقر المساعدة ينبغي أن تحظى بالأولوية. وينبغي ضمان احترام حقوقهم والقضاء على جميع أشكال العنف والتمييز التي ما زالت قائمة في بلدي إلى جانب الحواجز القانونية التي تعوق حصولهم على خدمات الفحص والرعاية، بما في ذلك علاج مضاد لفيروسات النسخ العكسي. يجب علينا التركيز على المراهقين والشباب وممارسة الحقوق الأخرى إلى جانب الخدمات الصحية، مثل الحق في العمل والتعليم والسكن اللائق. ولا بد أن يركز الاستخدام الفعال للموارد المتاحة للتصدي لهذا الوباء على الفئات السكانية الرئيسية المعرضة للخطر إضافة إلى المنحدرين من أصل أفريقي والسكان الأصليين والمعتقلين والسكان المهاجرين والمثقلين والنساء والرجال والمراهقين والشباب.

وأشدد على أن الاستجابة لوباء فيروس نقص المناعة البشرية ليست بالمهمة الفردية لكنها مهمتنا جميعا لمساعدة مختلف القطاعات والجهات الفاعلة للتكاتف مع القيادة السياسية ودعم التعاون الدولي لمعالجة تلك الثغرات والتصدي للتحديات وتحقيق الهدف النهائي المتمثل في انعدام الإصابات الجديدة والوفيات المرتبطة بفيروس نقص المناعة البشرية وانعدام التمييز من خلال استراتيجيات مستدامة ودائمة لاستخدام

شخص. ونطمح في أن نكون أول منطقة في العالم تقضي على انتقال العدوى من الأم إلى الطفل بفيروس نقص المناعة البشرية.

وينبغي ألا تغرينا تلك النجاحات لنشعر بحالة من الرضا. فمنطقة البحر الكاريبي، بالرغم من كل النجاحات التي حققتها، لا تزال الثانية بعد أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى في معدل الانتشار. والغالبية العظمى من الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية تتركز في ثلاثة بلدان في منطقة البحر الكاريبي. وفي هذه البلدان الثلاثة، يمكن أن يصل الانتشار بين الفئات الرئيسية المعرضة للخطر مثل الرجال الذين يمارسون الجنس مع الرجال إلى ٣٢ في المائة. وفي كثير من البلدان تكشف البيانات بشكل متزايد عن حدوث زيادة في الانتشار فيما بين النساء والفتيات. ولا بد بالطبع من وقف ذلك الاتجاه.

فما هي الدروس المستفادة وكيف يمكننا القضاء على الإيدز بحلول عام ٢٠٣٠. تماشيا مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠) التي تلزم بها جميع الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية؟ نحن محظوظون بالقيادة العالمية والإقليمية لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. فقد أظهرت ما يمكن تحقيقه من خلال اتباع سياسة منسقة للمسار السريع الاستجابة للإيدز. ونحن محظوظون أيضا لوجود الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا، فبدون استثماراته ما كان للعديد من البلدان مثل بلداننا في الجماعة الكاريبية أن تصمد في مواجهة تلك الأمراض. ونحن مدينون بوجه خاص لخطة رئيس الولايات المتحدة الطارئة للإغاثة من الإيدز، من بين شركاء التنمية الآخرين، لمواصلة الثقة في المنطقة ككل بينما نمضي قدما نحو عام ٢٠٣٠.

إن الجماعة الكاريبية، شأنها شأن العديد من المناطق الأخرى في العالم، تدرك أن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠

”لا تتخلوا عنا“. أشكر الأعضاء على الاستماع إلى ما تشعر به هندوراس من كرب. إن إنهاء هذه المأساة إلى الأبد يعتمد على جميع الحاضرين هنا.

الرئيس بالنيابة: تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب يليه دولة السيد تيموثي هاريس رئيس الوزراء ووزير التنمية المستدامة والأمن الوطني وتمكين الشعب والناخبين في سانت كيتس ونيفيس.

السيد هاريس (سانت كيتس ونيفس) (تكلم بالإنكليزية): يسرني أن أخطب الجمعية بالنيابة عن ١٤ دولة عضوا في الجماعة الكاريبية في الأمم المتحدة. في ذلك الصدد أود أن أتكلم بصفتي رئيس الجماعة الكاريبية المسؤول عن الموارد البشرية والصحة وفيروس نقص المناعة البشرية. تدرك الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية الآن أكثر من أي وقت مضى أن التصدي للتحديات التي تواجه تسريع وتيرة الاستجابة لفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز بشكل جماعي وبتضامن عالمي هو أفضل خيار للقضاء على وباء الإيدز بحلول عام ٢٠٣٠. وعلاوة على ذلك نتطلع في منطقة البحر الكاريبي إلى أن نصبح أول منطقة في العالم تقضي على الوباء. ويمكننا بالتأكيد تحقيق ذلك الهدف بدعم المجتمع العالمي.

منذ آخر اجتماع رفيع المستوى للأمم المتحدة معني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب - الإيدز الذي عقد في حزيران/يونيه ٢٠١١، خطت منطقتنا خطوات كبيرة. ويتجلى ذلك في الوقائع التي حدثت بين عامي ٢٠٠٦ و ٢٠١٥، حيث انخفض معدل انتشار فيروس نقص المناعة البشرية إلى النصف من ٢,٢ في المائة إلى ١,١ في المائة؛ وزاد عدد المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية الذين يتلقون علاج مضاد لفيروسات النسخ العكسي من أقل من ٥ في المائة إلى ٤٤ في المائة؛ وانخفضت الوفيات الناجمة عن الأسباب المرتبطة بالإيدز من حوالي ٢٠ ٠٠٠ إلى ٨ ٨٠٠

الأمين العام عين فريقاً رفيع المستوى للنظر في تحديات الحصول على الأدوية. ونحن نتطلع إلى البدء المبكر لعمله.

باسم الجماعة الكاريبية، أنضم إلى ممثلين من جميع أنحاء العالم في الإشادة بالجمعية والميسرين المشاركين الذين عينوا للتفاوض على الإعلان السياسي الشجاع (القرار ٢٦٦/٧٠، المرفق) الذي اعتمد في هذه الجلسة. وقد تجلت هذه المشاعر في إفطار أقيم هذا الصباح لتجمع يضم ممثلين من منطقتنا.

وإذ نمضي قدماً، نقر بأن الإعلان السياسي الصادر عن هذا الاجتماع الرفيع المستوى يوفر مبادئ توجيهية مفيدة. ونذكر أيضاً أن هذه المبادئ التوجيهية العالمية أكثر فعالية إذا ما أخذنا بعين الاعتبار الظروف الخاصة الثقافية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية للمجتمعات الإقليمية والوطنية التي تنطبق عليها. إن نهجنا يشمل، من بين عناصر أخرى، التشديد على صحة النساء والفتيات والمراهقات في مبادرة كل النساء وكل الفتيات في منطقة البحر الكاريبي، والتكامل بين الشراكة الكاريبية لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والوكالة الكاريبية للصحة العامة.

إن بلدان الجماعة الكاريبية تبذل كل جهد لتحقيق مستوى الاستدامة المالية المطلوبة لتحقيق أهداف القضاء على الإيدز. ومع ذلك، سنواصل الدعوة إلى مكافحة التصنيف الخبيث القائم على الناتج المحلي الإجمالي فقط. وندعو إلى زيادة إمكانية الحصول على التمويل بشروط ميسرة لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية والمجالات الإنمائية الأخرى. إننا نتبنى وجهة النظر هذه لأن هذا التصنيف لا يتضمن الشروط الأخرى وأوجه الضعف التي تعوق الاقتصادات الصغيرة مثل اقتصادنا وباقي الدول الجزرية الصغيرة النامية. وفي هذا السياق، نحض المجتمع الدولي، ولا سيما الشركاء في التنمية، على ضمان إمكانية الحصول على التمويل الخاص وتوفير التمويل للبلدان المتوسطة الدخل، ولا سيما في منطقة البحر

(القرار ١/٧٠) توفر منظورات جديدة وتحديات وفرصا. وبناء على ذلك، نشدد بدرجة أكبر على بناء القدرات لجمع وتحليل البيانات المصنفة والموثوقة في الوقت المناسب لإثراء سياساتنا؛ إن تطبيق الدروس المستخلصة من حركة مكافحة الإيدز من أجل تعزيز نظمنا الصحية وتعزيز استجابة متكاملة في مجال الصحة العامة، وهو أمر ضروري في هذه الفترة من الطوارئ الصحية ومن بينها فيروس زيكا، وحمى الضنك، وفيروس إيبولا التي من بين آخر مظاهره، فضلاً عن التصدي لفيروس نقص المناعة البشرية والأمراض غير المعدية؛ تحديد ضرورة التقارب الصحي والتغطية الصحية الشاملة بوصفها آليات لتنسيق النهج الفعال ورصد التقدم المحرز بشأن طائفة من المسائل الصحية والإنمائية؛ التركيز على الحصول على الأدوية المعقولة التكلفة في أعمال الحق في الصحة، وبالتالي الإبقاء على الزخم الذي حققه النشاط في أوائل القرن الحادي والعشرين، وحض اللجنة العالمية المعنية بفيروس نقص المناعة البشرية والقانون على التحلي بالمرونة في الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية لإدراك هذه الغاية.

وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن الجماعة الكاريبية عن طريق مبادرة وزراء الصحة وبمساعدة تقنية من برنامج الأمم المتحدة المشترك، ومنظمة الصحة للبلدان الأمريكية، ومنطقة البحر الكاريبي كانت أول منطقة في العالم تشرع في التفاوض والتوقيع على اتفاق مع ست شركات صيدلانية في عام ٢٠٠٢ في برشلونة. وقد خفض هذا أسعار العقاقير بنسبة تتراوح بين ٨٥ و ٩٠ في المائة. وبدأت العملية بالتعاون مع مؤسسة كليتون، مما أدى إلى زيادة هائلة في عدد الأشخاص الذين يتلقون علاج فيروس نقص المناعة البشرية في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل مع تحقيق وفورات كبيرة جداً تقدر بمبلغ ٣٢٥ مليار دولار حتى الآن. أجل، منطقة البحر الكاريبي تستحق التقدير لكونها عنصراً حافزاً في هذا المشروع، ويسرها أن تنوه بأن

السياسي لعام ٢٠١٦ بشأن فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز: المسار السريع للتجديد بمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية، والقضاء على وباء الإيدز بحلول عام ٢٠٣٠ (القرار ٢٠١٦/٧٠، المرفق) في عصر التنمية المستدامة حيث يأتي في وقت نقر فيه بالنجاحات الرئيسية في التصدي للفيروس، ونلتزم التزاما تاما بالإعلان الجديد والخطوات المقبلة.

تؤيد سوازيلند الخطة العالمية للقضاء على الإيدز بحلول عام ٢٠٣٠. وفي الواقع، نهدف إلى القضاء على الإيدز في مملكة سوازيلند بحلول عام ٢٠٢٢. ذلك يعني التجديد في بلوغ أهدافنا للحد من وقوع إصابات جديدة بالفيروس، في عملية البدء بالعلاج وفي القضاء على جميع أشكال الوصم والتمييز المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية. وهذا سيتطلب زيادة إشراك المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية والرجال كشركاء استراتيجيين للوقاية والعلاج من الفيروس.

ويجب أن نخلق شبكات أمان، تعالج مواطن الضعف التي تواجهها النساء والفتيات والشباب. وينبغي توفير علاج فيروس نقص المناعة البشرية على نطاق أوسع ليتجاوز إطار النظام الصحي والأشخاص المصابين به، وذلك عن طريق تعزيز دور المجتمعات المحلية. وسيحسن هذا الالتزام بالعلاج مدى الحياة وسيحقق أوجه كفاءة في تقديم الخدمات والحد من الإصابات الجديدة. وأنا أدرك ضرورة توفير التمويل المسبق لتكاليف منتصف المدة في ما يتعلق بالاستجابة للفيروس والإيدز. وبينما تظل مملكة سوازيلند ملتزمة بتمويل الاستجابة، فإننا نشجع أيضا محافل التنمية العالمية على إعطاء الأولوية للمناقشات المتعلقة بالتمويل المستدام لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز.

وسيتم إنجاز خطة القضاء على الإيدز بحلول عام ٢٠٣٠ من خلال تحديد وتحسين التعاون داخل الكتل الإقليمية. وسيحقق ذلك أوجه كفاءة في تجميع خدمات المشتريات والبحوث والتكنولوجيا المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية، وبالتالي

الكاربي، وفي نفس الوقت نعمل على الحفاظ على المكاسب المتحققة من الاستجابة لفيروس نقص المناعة البشرية، والالتزام بالإسراع في العمل نحو القضاء على الإيدز بحلول عام ٢٠٣٠.

في الختام، بالنيابة عن زملائي رؤساء حكومات دول الجماعة الكاريبية، نعرب نحن في منطقة البحر الكاريبي عن الشكر للأمين العام على قيادته التي تتجاوز هذا الاجتماع الرفيع المستوى، ونتعهد بتقديم دعمنا للإعلان السياسي الذي سيتم تنفيذه وفقا للظروف والأولويات الوطنية لدينا. ونقر بأنه جزء من تركة النظام العالمي، فضلا عن أنه التزام كبير بتعزيز صحة ورفاه جميع مواطنينا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب دولة السيد بارناباس سيبوسيسو دلاميني، رئيس وزراء مملكة سوازيلند.

السيد دلاميني (سوازيلند) (تكلم بالإنكليزية): يسر مملكة سوازيلند أن تشارك في هذا الاجتماع الرفيع المستوى بشأن القضاء على الإيدز، وهي فخورة بكونها إحدى الدول الموقعة على جميع الإعلانات العالمية المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية ابتداء من الإعلان الأول الصادر في عام ٢٠٠١ إلى إعلان عام ٢٠١١. نشكر المجموعات الإقليمية، ونحن من جانبنا البلدان الأعضاء في الاتحاد الأفريقي ما برحنا ندعو إلى الاستمرار في الالتزامات الرفيعة المستوى بالقضاء على فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز بوصف ذلك أولوية في البرنامج العالمي. وقد بلغت هذه المساعي ذروتها في الموقف الأفريقي المشترك نحو هذا الاجتماع الرفيع المستوى بشأن القضاء على الإيدز.

أود أن أنضم إلى رؤساء الدول الأخرى في الإشادة بالاعتماد الإجماعي في العام الماضي لأهداف التنمية المستدامة. ومن المهم الإقرار بضرورة أن تشمل أهداف التنمية المستدامة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، إذ أن ذلك الأمر يحتل مكانة بارزة في خمسة من الأهداف الإنمائية للألفية. إن الإعلان

بلغت ١٦٢ ٠٠٠ إصابة في عام ٢٠١١ إلى ٨٣ ٢٦٥ إصابة. كما أن البلد على وشك القضاء على انتقال الفيروس من الأم إلى الطفل. وانخفضت الإصابة بين الرضع المعرضين لفيروس نقص المناعة البشرية من ١٩ في المائة في عام ٢٠٠٧ إلى ٩ في المائة في عام ٢٠١٢، وإلى ٤,٦ في المائة في عام ٢٠١٣، وإلى ٣ في المائة بنهاية عام ٢٠١٥. وبالتالي، انخفض عدد الإصابات الجديدة بين الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين صفر و ١٤ سنة من ذروة بلغت ٣١ ٠٠٠ إصابة في عام ٢٠١٠ إلى ٣ ٠٠٠ إصابة في نهاية عام ٢٠١٥.

وارتفع عدد الأشخاص الذين يحصلون على العلاج المضاد للفيروسات العكوسة من ٥٨٨ ٠٠٠ شخص في نهاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ إلى ٨٣٤ ٠٠٠ شخص في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥. وحدثت زيادة في عدد الأطفال الذين يحصلون على العلاج المضاد للفيروسات العكوسة من ٤٣ ٠٠٠ طفل في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ إلى ٦٠ ٠٠٠، وهو ما يمثل ٦٢ في المائة من إجمالي ٩٦ ٠٠٠ طفل تشير التقديرات إلى أنهم بحاجة إلى ذلك العلاج حتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥. وبالتالي، فإن عدد الوفيات المرتبطة بالإيدز انخفض من ٦٣ ٠٠٠ حالة وفاة في عام ٢٠١١ إلى ٢٨ ٠٠٠ حالة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥.

ويشير التحليل الإحصائي المتعمق إلى أن أوغندا تحرز تقدماً مطرداً صوب تحقيق الأهداف ٩٠-٩٠-٩٠ لبرنامج الأمم المتحدة المشترك بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، كما يتضح من البيانات التالية. أولاً، حتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، تم تشخيص ٩٤٥ ٠٠٠ حالة وتوفير الرعاية لها من أصل ما يقدر بـ ١,٤ مليون من السكان المصابين بالفيروس. وثانياً، من أصل الـ ٩٤٥ ٠٠٠ شخص الذين جرى تشخيص حالتهم وتوفير الرعاية لهم، بلغ عدد الذين يحصلون على العلاج المضاد للفيروسات العكوسة ٨٣٤ ٠٠٠ شخص، وذلك بنسبة ٨٨ في المائة. وثالثاً، استناداً إلى بيانات اختبارات قياس الحمل

تخفيض التكاليف وتعزيز استدامة الاستجابة الإقليمية للفيروس. وأود أن أحتتم بياني بإعادة التأكيد على أن مملكة سوازيلند لا تزال ملتزمة بالخطة العالمية والإقليمية للقضاء على الإيدز.

الرئيس بالنيابة: تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقيه دولة السيد روهاكانا روغوندا، رئيس وزراء جمهورية أوغندا.

السيد روغوندا (أوغندا) (تكلم بالإنكليزية): إنني حاضر هنا ممثلاً عن الرئيس موسيفيني، رئيس أوغندا، الذي كان يريد أن يحضر، ولكن بسبب ارتباطات أخرى لم يتمكن من ذلك. إن موضوع مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز يمثل أولوية قصوى بالنسبة له. وقد بدأت قيادته للجهود المتعلقة بهذه المسألة في أواخر الثمانينات من القرن الماضي وما زالت توثق ثمارها اليوم. إن هذا الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة من أجل اعتماد الإعلان السياسي بشأن فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز: على المسار السريع للتعجيل بمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية والقضاء على وباء الإيدز بحلول عام ٢٠٣٠ (القرار ٢٦٦/٧٠، المرفق)، هو اجتماع عاجل وحسن التوقيت وجدير بدعمنا الكامل.

وقد خطت حكومة أوغندا - بالتعاون مع الشركاء في التنمية والقطاع الخاص والمجتمع المدني ورجال الدين وقادة الرأي والمجتمعات المحلية - خطوات هامة في مكافحة وباء فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز منذ الاجتماع الرفيع المستوى السابق في عام ٢٠١١. وما برحت استجابة أوغندا الوطنية للإيدز تركز على تنفيذ تدخلات هيكلية وسلوكية وطبية أحيائية عالية الأثر على نطاق وكثافة كافيين لمكافحة وباء فيروس نقص المناعة البشرية. وأسفر تنفيذ هذه التدخلات عن انخفاض في عدد الإصابات الجديدة بالفيروس بين البالغين والأطفال، والحد من الوفيات المتصلة بالإيدز وتحسين نوعية حياة المصابين بالفيروس. وعلى سبيل الإيضاح، أود أن أتشاطر معكم التفاصيل التالية:

وتشير بيانات وزارة الصحة في أوغندا إلى أنه بنهاية عام ٢٠١٥، انخفض عدد الإصابات الجديدة بالفيروس من ذروة

وتحقيق كبت الحمل الفيروسي بنسبة ٩٠ في المائة بحلول عام ٢٠٢٠ والمحافظة على هذه النسبة؛ ثالثاً، ضمان استمرار تمويل التصدي لفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز من خلال التشريعات التي أنشأت الصندوق الاستثماري للإيدز مع إطار واضح للمساءلة؛ ورابعاً، احترام حقوق الإنسان أثناء تنفيذ التدخلات بدون تمييز ضد الفئات الضعيفة من السكان.

وفي الختام، تشارك أوغندا الدول الأعضاء الالتزام بتنفيذ الأهداف التي حددها برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية ومتلازمة نقص المناعة المكتسب/الإيدز والإبلاغ عن الأهداف ٩٠-٩٠-٩٠. كما أننا نؤيد الموقف الأفريقي المشترك في هذا الاجتماع الرفيع المستوى، الذي يشمل الدعوة إلى تحقيق أهداف ٩٥-٩٥-٩٥ بحلول عام ٢٠٣٠ ودعم إعلان سياسي يلتزم بوضع استراتيجيات جريئة تهدف إلى القضاء على وباء الإيدز بوصفه تهديدا للصحة العامة بحلول عام ٢٠٣٠.

الرئيس بالنيابة: تستمع الجمعية الآن لخطاب دولة السيد موثجوا ميتسينغ، نائب رئيس وزراء مملكة ليسوتو.

السيد ميتسينغ (ليسوتو) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أهنئ السيد ليكتوفت على عقد هذه الجلسة الهامة والحسنة التوقيت، التي تتيح لنا فرصة هائلة ليس لاستعراض التقدم المحرز حتى الآن في تنفيذ إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز فحسب، بل ترسم لنا أيضاً استجابة عالمية موحدة للإيدز، ومن ثم تسريع مسار إنهاء الوباء بحلول عام ٢٠٣٠.

ويود وفد بلدي أن يعلن تأييده للبيانين اللذين سيدلى بهما بالنيابة عن مجموعة الدول الأفريقية والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي.

وتمثل ليسوتو إحدى أعلى حالات انتشار فيروس نقص المناعة البشرية، بنسبة ٢٣ في المائة. وهناك ما يقدر بنحو ٥٢

الفيروسي، تمكن ٨٨ في المائة من الذين يتلقون العلاج من قمع الحمل الفيروسي. وستوفر الدراسة الاستقصائية لتقييم أثر فيروس نقص المناعة البشرية على سكان أوغندا، التي ستنتقل في تموز/يوليه، لنا تقديرات حالية أفضل بخصوص عدد الأشخاص المصابين بالفيروس، وبالتالي بتقدير أفضل للهدف الأول من أهداف ٩٠-٩٠-٩٠.

وعلى الرغم من هذه الإنجازات، لا تزال هناك تحديات يجب التغلب عليها من أجل تسريع مسار الاستجابة. فعلى سبيل المثال، لم يخضع لاختبار فيروس نقص المناعة البشرية سوى ٥٥ في المائة من الأوغنديين. ولم يتم توفير العلاج بعد لنسبة ٤٣ في المائة من الأشخاص المؤهلين للحصول على العلاج المضاد للفيروسات العكوسة. ويوجد عدد محدود من البرامج التي تستهدف المراهقين والشباب، فضلاً عن عدم كفاية البيانات اللازمة للتخطيط بشأن هذه الفئات السكانية. وقد تضررت الاستجابة بشدة من انخفاض التمويل العالمي لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز. وهناك قدر محدود من التمويل المحلي للحفاظ على المكاسب التي تحققت، ولا يزال الوصم والتمييز موجودين.

وبالرغم من هذه التحديات، تسعى الحكومة الأوغندية بجدية صوب تحقيق عدم وقوع إصابات جديدة وعدم الوفيات والأمراض المتصلة بفيروس نقص المناعة البشرية، وعدم التمييز، أولاً، بتعزيز برامج مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز للمراهقين بغية خفض عدد الإصابات الجديدة بين الشباب والبالغين بنسبة ٧٠ في المائة، وتقليل عدد الإصابات الجديدة بفيروس نقص المناعة البشرية بين الأطفال بنسبة ٩٥ في المائة، وهو الهدف المحدد لعام ٢٠٢٠؛ ثانياً، بخفض معدلات الاعتلال والوفيات المرتبطة بفيروس نقص المناعة البشرية بنسبة ٧٠ في المائة باعتماد سياسات الاختبار والعلاج تمثياً مع المبادئ التوجيهية لمنظمة الصحة العالمية لعام ٢٠١٥

عام ٢٠١٤. وتشمل الخدمات الأخرى التي تم توسيعها منع انتقال الإصابة بالفيروس من الأم إلى الطفل، بحصول نسبة ٧٤ في المائة من النساء على الخدمات.

كما اعتمدت ليسوتو مبادئ منظمة الصحة العالمية التوجيهية لاختبار فيروس نقص المناعة البشرية وخدمات الوقاية والرعاية والعلاج من الفيروس لعام ٢٠١٥ وبدأت تنفيذ هذه المبادئ التوجيهية. وأطلق صاحب المقام الرفيع رئيس وزراء ليسوتو، السيد باكليثا موسيسيلي، استراتيجية الاختبار والعلاج في ١٤ نيسان/أبريل، وبدء التنفيذ الوطني للاستراتيجية في ١ حزيران/يونيه، وهو الأسبوع الماضي. وتريد الحكومة، من خلال وزارة الصحة، أن تكون أكثر واقعية في خدمات اختبار فيروس نقص المناعة البشرية -، أي إن الأمر لا يتعلق بمجرد إجراء الاختبارات للجميع، ولكنه يتعلق أيضا بالاختبارات التي تحقق نتائج كبيرة وتحدد عدد حالات الإصابة.

ومما يثلج الصدر فعلا أن نشير إلى أن الإعلان السياسي الذي اعتمد في الاجتماع الرفيع المستوى (القرار ٧٠/٢٦٦، المرفق) يؤكد التأييد العالمي لأهداف ٩٠-٩٠-٩٠، وأشير على وجه التحديد إلى أنه يمتد ليشمل الأطفال والمراهقين المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية. كما شعرنا بالتقدير لكونه اعترف بأيدز الأطفال الأطفال بوصفه من الأولويات الصحية العالمية الرئيسية في الإعلان السياسي، ولأن الإعلان تناول المسائل الواسعة المتعلقة بحصول الأطفال والمراهقين في الوقت المناسب وبسرعة على اختبار فيروس نقص المناعة البشرية والعلاج والرعاية وخدمات الوقاية.

وعلى برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) أن يكفل التنسيق الفعال لجميع الشركاء والمبادرات الرامية إلى الارتقاء بمختلف جوانب العلاج من الفيروس على الصعد

إصابة جديدة و ٢٦ حالة وفاة بسبب الإيدز في كل يوم. ويقدر أن ١٩ ٠٠٠ من الأطفال و ٣٠٠ ٠٠٠ من البالغين في ليسوتو مصابون بفيروس نقص المناعة البشرية. ويتسم الوباء بتحيز جنساني كبير، بمعدل انتشار قدره ٢٦,٧ في المائة للنساء و ١٨ في المائة للرجال. وبالرغم من أن وباء فيروس نقص المناعة البشرية ظل مستقرا على مر السنين، لم يحدث أي تغيير كبير في انتشار الفيروس بين البالغين على الصعيد الوطني منذ عام ٢٠٠٥. فالإصابات الجديدة بالفيروس لا تزال مرتفعة جدا، إذ تبلغ ١٧ ٠٠٠ إصابة سنويا، ويتمثل التحدي في أنها تتجاوز عدد المصابين المسجلين حديثا لتلقي العلاج المضاد لفيروسات النسخ العكسي.

وليسوتو أحد البلدان في العالم التي بها أعلى نصيب للفرد من حالات الإصابة بالسل، بمعدل ١٠٣ إصابات لكل ١٠٠ ٠٠٠ نسمة، وفقا للتقرير العالمي عن مكافحة السل لعام ٢٠١٤ الصادر عن منظمة الصحة العالمية. ففي عام ٢٠١٤ وحده، أبلغ عن وقوع ٧ ٨٠٩ حالات إصابة جديدة بالسل -٤٧ في المائة منها بين الذكور و ٥٣ في المائة بين الإناث. وفي ليسوتو ثاني أعلى معدلات انتشار السل/فيروس نقص المناعة البشرية. ومستوى الإصابة أعلى من اللازم لتحقيق الأهداف المحددة. وبالرغم من انخفاض مستوى الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية، لا يزال المستوى مرتفعا للغاية لتحقيق الأهداف المحددة ل ٩٠-٩٠-٩٠.

وأنشأت الحكومة برنامجا لمكافحة الإيدز في عام ٢٠٠٢، ومنذ ذلك الحين وسعت الحكومة برامجها لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية والسل. وبلغت نسبة النساء اللائي أجريت لهن اختبارات فيروس نقص المناعة البشرية ٨٤ في المائة وبلغت نسبة الرجال ٦٣ في المائة. وكانت نسبة واحد وأربعين في المائة من البالغين و ٥٧ في المائة من الأطفال المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية يحصلون على العلاج في

المصانع والعاملون في مجال الجنس والرجال الذين يمارسون الجنس مع الرجال.

ومن الواضح أن الموارد المحلية نادرا ما تتاح للوصول إلى الفئات السكانية الرئيسية. وبالرغم من الأدلة الدامغة على العبء الكبير والمخاطر العالية التي تواجههم، يجب ألا يسمح المجتمع العالمي بالتالي بأن يتخلف هؤلاء السكان عن الركب. ولا بد من زيادة الاستثمار من أجل الفئات السكانية الرئيسية ويجب استكشاف طرائق أو نماذج التمويل المبتكرة. ويجب أن تظل إمكانية الوصول إلى أشد السكان تضررا في مجتمعنا سمة استجابتنا العالمية إذا أردنا تحقيق هدفنا. وإذا نتطلع إلى حقبة ما بعد عام ٢٠١٥ وأهداف التنمية المستدامة الجديدة، هناك دروس هامة مستفادة يجب أن نغني بها قدما من الاستجابة لفيروس نقص المناعة البشرية. إن القضاء على فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز كتهديد للصحة العامة ليس خياراً ولكنه أمر حتمي. يمكن ويجب تحقيقه في حياتنا. إن بقاء الأمور على حالها لم يعد خياراً.

الرئيس بالنيابة: تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقيه معالي السيد بول بيوغيه مبا نائب رئيس وزراء الجمهورية الغابونية.

السيد بيوغيه مبا (غابون) (تكلم بالفرنسية): في البداية أود أن أنقل إليكم التحيات الحارة لرئيس الجمهورية الغابونية، فخامة السيد علي بونغو أونديمبا، الذي منحني شرف تمثيله في هذا الاجتماع الرفيع المستوى. توفر هذه الاجتماعات فعليا فرصة لتقييم التقدم المحرز والصعوبات التي واجهتها جهودنا الرامية إلى مكافحة هذه المشكلة للصحة والتنمية العالمية. ولذلك السبب أود أن أعرب عن عميق تقديري لمعالي السيد ماغتر ليكتوف رئيس الجمعية العامة على اتخاذ المبادرة بتنظيم هذا الاجتماع الهام.

بعد خمس سنوات من اعتماد الإعلان السياسي لعام ٢٠١١، فإن الوقت قد حان للتقييم بطبيعة الحال. يجب علينا

العالمية والإقليمية والوطنية من أجل ضمان الاتساق وتوحيد المقاييس للبيانات المصنفة حسب السن، وتجنب الازدواجية، وبالتالي زيادة تأثيرها إلى أقصى حد.

ونحن، كبلد، نركز على اتخاذ نهج ابتكاري ومحدد الأهداف ومجتمعي نحو خدمات اختبار فيروس نقص المناعة البشرية.

ويتمثل هدفنا في الوصول إلى الفئات السكانية الرئيسية، مثل الرجال الذين يمارسون الجنس مع الرجال والمشتغلين بالجنس والسكان المهاجرين والسجناء ومرضى السل والأشخاص ذوي الإعاقة، على سبيل المثال لا الحصر. لقد حددت الحكومة لنفسها هدفا يتماشى مع استراتيجية المسار السريع لتحقيق الأهداف ٩٠-٩٠-٩٠ بحلول عام ٢٠٢٠، أي تشخيص ٩٠ في المائة من جميع الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية وتلقي ٩٠ في المائة من جميع الأشخاص المصابين بالفيروس علاجا مستمرا بمضادات فيروسات النسخ العكسي وأن يتمكن ٩٠ في المائة ممن يتلقون علاجاً مضاداً لفيروسات النسخ العكسي من بلوغ مرحلة كبت النسخ. وعلاوة على ذلك، فإن التنفيذ السليم للخطة الاستراتيجية الوطنية المنقحة لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز سيساعدنا على تحقيق التزاماتنا على الصعيدين الوطني والعالمي.

وبينما نعمل على تسريع وتيرة جهودنا والاستثمار في السنوات الخمس المقبلة نحو القضاء على الإيدز بوصفه تهديدا للصحة العامة بحلول عام ٢٠٣٠، من الأهمية بمكان ألا يتخلف أحد عن الركب. واعتقد أننا كبلد نستطيع ويجب أن نفعل المزيد للوصول إلى أكثر السكان المتضررين في مجتمعنا. ومع إطلاق برنامج التشخيص والعلاج فإننا نسير على الطريق الصحيح. لكن ذلك ليس بكاف. نحن بحاجة إلى التعجيل بإغلاق الفجوة بين الإصابات الجديدة التي تحدث يوميا بين الفئات السكانية الرئيسية، لا سيما الفتيات الصغيرات وعمال

الأقوى وآليات التمويل المستدامة والتي يمكن التنبؤ بها التي تتكيف مع الحقائق على أرض الواقع. للأزمة الاقتصادية والمالية التي يواجهها العالم اليوم تأثير كبير على البلدان النامية وبالتالي تقوض قدرتها على مكافحة وباء الإيدز بفعالية. ويمكن أن يصبح التقدم المحرز حتى الآن بلا معنى إن ظلت بعض البلدان، مثل البلدان المتوسطة الدخل، بما في ذلك بلدي غابون، مستبعدة من عملية تقديم المساعدة الدولية.

ولن يتسنى تحقيق هدفنا المتمثل في القضاء على وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بحلول عام ٢٠٣٠، على نحو ما جرى التأكيد عليه عن حق في تقرير الأمين العام، إلا إذا استفادت جميع البلدان من المنبع من زيادة وتنويع الموارد. ومنذ عام ٢٠١١ حققت عدة دول نتائج ملموسة في الاستجابة للإيدز، ولكن لا يجب أن يبطئ ذلك زخم عملنا. في غابون، يعتقد رئيس الجمهورية ورئيس الدولة، فخامة السيد علي بونغو أونديمبا، أن تعزيز التضامن والحشد المكثف للتمويل الكبير فحسب من شأنه توطيد المكاسب وتسريع الاستجابة لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

رُفعت الجلسة الساعة ١٣/٢٠.

جميعاً معاً أن نتعلم من تجاربنا السابقة ونحدد أولويات المستقبل في سياق أهداف التنمية المستدامة. ومنذ إعلان أول حالة للإيدز في غابون عام ١٩٨٦، ما فتئت حكومة بلدي ملتزمة التزاماً راسخاً بمكافحة هذا الوباء، الذي يمثل أحد أولويات العمل وتحديدًا من خلال إنشاء صندوق التضامن العلاجي لتمكين المصابين من تلقي العلاج بمضادات فيروسات النسخ العكسي مجاناً.

وكذلك في سياق تنفيذ إعلان عام ٢٠١١، فإن بلدي غابون قد اتخذ خطوات هامة، بما في ذلك عن طريق توفير الفحص المجاني والرعاية الشاملة للنساء الحوامل والتأمين الصحي الشامل للفحوص المختبرية والأمراض الانتهازية. في أفريقيا، لا يزال فيروس نقص المناعة البشرية يشكل تهديداً رئيسياً للصحة العامة وكذلك الملاريا والأمراض غير المعدية. إنها تؤثر على أسرنا وأبنائنا وبناتنا - أي جميع قطاعات المجتمع - بدون تمييز.

وغابون ليست بمأمن من الآثار المدمرة العديدة لتلك الأمراض بالرغم من الجهود المتضافرة للحكومة ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات الدينية والقطاع الخاص وإشراك المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية. وقد عزز وضع استراتيجيات على المستوى الوطني ما يقدمه بلدي من دعم نشط لجميع الإعلانات التي اعتمدها المجتمع الدولي بشأن هذه الآفة. في غابون، بالرغم من الجهود الجبارة المبذولة، لا يزال الانتصار في معركة مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بعيد المنال. يجب أن نواصل تعزيز استجابتنا. ويبدو أن متوسط معدل الانتشار البالغ ٤,١ في المائة الذي كان سائداً في عام ٢٠١٢ في ازدياد منذ ذلك الحين. ومعدل انتشار فيروس نقص المناعة البشرية في الإناث ٥,٨ في المائة مقارنة مع ٢,٢ في المائة في الرجال.

ويتطلب تسريع وتيرة الاستجابة لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز المزيد من الحشد من جانب الجميع. وينبغي أن ينطوي هذا الحشد تحديداً على الأشكال الجديدة للشراكات